

تجارة الرقيق الصحراوية الأفريقية العثمانية وجدواها الاقتصادية في القرن التاسع عشر

بقلم الدكتور جاسم محمد شطب العبيدي

Abstract

The researcher had treat in this research slave trade across wide African desert to Mediterranean share cities as Alexandria ,Cairo ,Tripoli ,Benghazi, Tunis and Algiers ,and its economic aspects in nineteenth century . The slave trade was ancient trade in old times ,that the African Human had transport from unknown African regions to this cities and from this to European cities cross reticulate desert routes and cities, which was stay because of desert trade and its considerable superabundant. The researcher had treat also slave sources and ethnic groups and tribes which was immersed in it, and capture procedures slaves and them bring, them proffer methods, and the factors which was pegged them prices and a large difference in this prices from area to another, which was pegged ensuing profits from trade activity , and the aim of purchasing this numbers of slave ,therefore this trade dimension in nineteenth century within desert trade, and the incentives which was caused its increase in this century ,and

الخلاصة

تناول الباحث في هذا البحث تجارة الرقيق عبر الصحراء الأفريقية الكبرى إلى مدن ساحل البحر المتوسط مثل الإسكندرية والقاهرة وطرابلس وبنغازي وتونس والجزائر في القرن التاسع عشر جوانبها الاقتصادية ، وهي تجارة متأصلة منذ أمد بعيد ، حيث ينقل الانسان الأفريقي من مجاهل أفريقيا إلى هذه المدن ومنها إلى مدن أوربا عبر شبكة من الطرق والمدن الصحراوية ، التي كانت قائمة بفعل التجارة الصحراوية وفوائدها الضخمة . وتناول الباحث مصادر الرقيق والجماعات القبائل المنغمسة في هذه التجارة ، وطرق القبض عليه ونقله وطرق عرضه والعوامل التي تحدد أسعار والتباين الكبير في هذه الأسعار من منطقة لأخرى ،الذي يحد مقدار الأرباح الناجمة عن العملية التجارية والغاية من شراء هذه الأعداد الكبيرة منه ، ثم حجم هذه التجارة في القرن التاسع عشر ضمن تجارة الصحراء والدوافع التي كانت وراء زيادتها في هذا القرن، وانغماس الكيانات السياسية فيها ، لاسيما الدولة العثمانية المشجعة لاستمرار هذه التجارة بسبب الفوائد الضخمة التي تحصل عليها أو يحصل عليها موظفوها من الضرائب والرسوم كضرائب الأعشار ورأس المال ورسوم الاستيراد والتصدير أو التراخيص أو من الهدايا والأعطيات والرشى ، التي تقدم للموظفين من أجل غض أطرافهم عنها بعد صدور مراسيم منعها في النصف الثاني من القرن، وأخيراً تلاشي هذه التجارة والعوامل التي كانت وراء ذلك .

political state had plunged in it, particularly Ottoman Empire which was encouraged this Trade, because of the great profits, which the Ottoman Officials had obtain it from taxes, customs tariffs, admissions, exportation taxes or transit or gifts or bribes which was pried to the Ottoman Officials in order they disregarded for this trade after emanation decrees to prevent it in the second half of nineteenth century ,and at least decline this trade and causes behind it

المقدمة

يحتل موضوع النشاط البشري في الصحراء الكبرى أهمية كبيرة في الدراسات الإنسانية ، إذ شكلت ظاهرة متميزة في تاريخ أفريقيا والشرق ، حيث ازداد الاهتمام بجغرافيتها وبالجماعات الأثنية المستوطنة فيها وبعلاقاتهم السياسية ونشاطهم الاقتصادي ومدنهم وطرق مواصلاتهم التي حولت الصحراء من عامل حجز حضاري بين شمالها وجنوبها إلى عامل تواصل حضاري ، فكان موقعها بين شمال أفريقيا وجنوبها بمثابة البحار بين الأمم . لذا كانت محط اهتمام الدارسين ومقصد المغامرين الأوروبيين، الذين انشأوا عليها بأعداد كبيرة تحت واجهات شتى ، ومنها متابعة مكافحة تجارة الرقيق، التي كانت النشاط الاقتصادي الأبرز لدى الجماعات التي كانت تقطن هذه المنطقة الواسعة .

أثارت تجارة الرقيق بفواضها الاقتصادية التي كانت تدرها على القائمين والأطراف التي كانت تختبئ وراءها كالحكام والولاة ورجال الجمارك وربابنة سفن الشحن التي تنقل هؤلاء إلى مناطق تصديرهم ، اهتمام الطامعين الباحثين عن فرص

الاثراء ، بنفس الدرجة التي أثارت فيها دعاة المساواة وحملة المشاعر الإنسانية ، الذين كانوا لا يخفون امتعاضهم من استمرار هذه المعرة التاريخية تحت سمع السلطات في هذه الأصقاع وأنظارهم .ولكن ما يثير الحزن والألم أن يتحمل المسلمون والعرب المسؤولية التاريخية والإنسانية لاستمرار هذه التجارة دون غيرهم ، في حين كان هؤلاء مجرد وسطاء بائسون فيها ، وذلك لمقدرتهم

على مواجهة ظروف السفر والإقامة في هذه الصحراء مقابل أرباح بسيطة جداً تدفعهم على الرغم من هزائها وضآلتها الاستمرار فيها ، في حين لا يوجه أي اتهام إلى أصحاب الرساميل الذين يمولون هذه التجارة ومن بينهم اليهود في القاهرة وطرابلس أو الليبانتو ، كما لا يوجه اللوم إلى الأتراك ، الذين كانوا على رأس النظام السياسي في المنطقة ، إلا عند تحميل المسلمين تبعة هذه المعرة بكونهم مسلمين . ولم يوجه اللوم إلى الفرنسيين في الجزائر الذين عملوا جاهدين لتحويل هذه التجارة إلى مستعمراتهم في الشمال الأفريقي.

يعد القرن التاسع عشر تاريخاً مهماً ليس في أوربا الصناعية المتطورة الباحثة عن الأسواق بل في الشرق المتخلف حيث شهد في هذا القرن بدايات لتطورات اجتماعية واقتصادية عميقة في المجتمعات الشرقية التي لم تتمكن العيش بمعزل عن الأفكار الحرة التي صدرتها أوربا مع ما صدرت إليها من البضائع ، أو فرضتها بالقوة بفوهات مدافعها ، ومنها قيم المساواة الإنسانية حيث لا يحق تحت أي من الظروف استرقاق الإنسان لأخيه الإنسان ، وهو ما لم يغيب عن ذهن العربي المسلم ، أو الشرقي بشكل مطلق فقبل أكثر أربعة عشر قرناً أطلقها الإسلام صرخة مدوية " أما أخا لك بالدين أو نظير لك بالخلق " ولكن الجشع الإنساني وقيم الارستقراطية التي أقحمت في التعاليم الوضعية الإسلامية ، حجز هذه الصرخة عن آذان

الباحثين عن الثروات الذين ظلوا يمارسون هذه التجارة حتى جاء تحريمها ليس من قبل المسلمين بل من قبل أعدائهم . وتوفرت لدراسة هذا الموضوع كم كبير من الوثائق العربية والأجنبية والمصادر ومشاهدات المستشرقين والرحالة والشهادات الأخرى ، وأنا أتمنى أن أفي هذا الموضوع الحساس حقه من البحث بموضوعية عالية في هذه العجالة .

البجـث

ودعت البشرية نظام الرق كمرحلة تطورية اقتصادية وسياسية واجتماعية قبل ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي بزمان طويل . إلا إن الرق بقي بالرغم من ذلك سائداً في الأقاليم الإسلامية لاسيما الوطن العربي إلى القرن العشرين وربما إلى ما بعد ذلك في بعض الجهات المنعزلة من الصحاري العربية . وكان الدين الجديد دعوة صريحة لإقامة العدل وإنصاف المستضعفين في الأرض، (ونريد أن نُشَنَّ على الذين اسْتُضْعِفُوا في الأرض وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُم الْوَرِثِينَ)⁽ⁱ⁾ . وجعل من عتق الرقيق ما يتقرب به الإنسان إلى ربه، (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ۚ فَكُ رَقَبَةً)⁽ⁱⁱ⁾، أو عقاباً له عن جرم اقترفه، (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)⁽ⁱⁱⁱ⁾ . ولم يعرف عن النبي (ص) إنه اقتنى رقيقاً حتى أنه (ص) رفع زيدا مولاه إلى درجة التبني قبل البعثة ، وحديث ذلك واضح في القرآن الكريم^(iv) ، وقال قائل أهل البيت " أما أخو لك في الدين أو نظير لك في الخلق "، كما لم نسمع عن الرهط الأول من المسلمين إنهم تاجروا بالرقيق ، بل إن بعضهم أسهم في عتق بعض أصحابهم ممن كانوا رقيقا ، وأصبح بذلك بلال الحبشي وسلمان الفارسي وغيرهما من كبار الصحابة على درجة كبيرة من الشرف . كما خصص الشارع الإسلامي المقدس جزءاً من

الإيرادات العامة لغرض تحرير الرقيق المسلمين (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ)^(v) . ولو التزم المسلمون التزاماً صارماً بذلك لما بقي رقيق في المجتمع الإسلامي بعد فترة قصيرة ، شريطة أن يغلق باب الرق . ولكن لماذا لم يغلق هذا الباب المنافي تماماً لتعاليم السماء؟ .

وكانت معضلة تحرير الرقيق التي جاء بها الإسلام أحد أسباب المقاومة الضارية التي لاقت فيها الارستقراطية العربية ، ولاسيما ارستقراطية قریش ، الدعوة إلى الإسلام وما تحمله في مضمونها الدعوة إلى المساواة ، وكيف يتساوى المرء وعبده وكيف يتنازل طوعاً عن جزء ممتلكاته؟، إلا إن السؤال الأكثر أهمية هو؛ لماذا لم يحرم الشارع المقدس اقتناء وتجارة الرقيق ضمن سلسلة تحريماته كالربى والخمر والميسر والنسئ وغيرها مما هو أقل ضرراً في حياة المجتمعات الإنسانية؟، وكيف جَوَز استمرار بيع المسلم لأخيه المسلم ، بعد إقرار نظرية المساواة المطلقة بين المسلمين؟، ولماذا لم يحرمه المسلمون الأوائل؟ ، ولو فعل ذلك عمر بن الخطاب لحاز من المجد ما لا يدانيه فيه كل منظري الشرائع الوضعية ، ولبقي المسلمون يتباهون فخراً على غيرهم من الأمم ، ولماذا لم يُتَّبَع استنكاره الشديد لهذه المعرة " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهُم أمهاتهم أحراراً " بالتحريم القطعي للرق ؟ . وهل كانت اقتصاديات الجزيرة العربية في القرن السابع تبرر استمرار الرق ، وعندها يمكن القول إن استمرار الرق حتمته ضرورات اقتصادية ؟ ، هذه وغيرها من التساؤلات بحاجة لمن يجب عليها .

يبدو إن المجتمع الإسلامي الأول كان مثالياً مقارنة بالمجتمعات الإسلامية اللاحقة التي كانت ما هي إلا حلقات متواصلة من أنظمة الرق ، منذ أن أطلق

المعتصم الحلقة الأولى على نطاق واسع للاستعانة بهم في الجيش ، وفي حكم الإمبراطورية المترامية الأطراف ، والذين تحولوا سريعاً إلى عوامل فوضى في المجتمع الإسلامي ، بل إنهم أسهموا في أكثر الثورات التي واجهتها الارستقراطيات التي حكمت المجتمعات الإسلامية . وشكل نظام الديوشرمة الحلقة الأخيرة من نظام الرق الإسلامي منذ أن شرع السلطان العثماني أورخان في مطلع القرن الرابع عشر حتى ألغاه السلطان محمود الثاني في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حيث كان العثمانيون يسترقون أبناء العائلات المسيحية قسراً ، استيفاءً لضريبة الرأس العثمانية^(vi) . والأنكى من كل ذلك إن نظام الرق الإسلامي حمل في طياته تمييزاً عنصرياً واضحاً ضد الرقيق الأسود بدلالة لون بشرتهم ، ولم يستخدموا إلا في الأعمال الوضيعة التي يأنف منها الأحرار مثل الخدمة في المنازل أو الرعي أو الفلاحة أو جمع الملح من السباح أو تدوير دواليب رفع المياه ، ويبقى هذا دينهم حتى الموت . في حين كان الرقيق الأبيض يستخدمون في الجيوش أو في الإدارة والسياسة والحرب ، أو زوجات للأمراء والسلطين^(vii) ، فينالون حريتهم ويتدرجوا إلى أعلى المناصب ويمتلكون رقيقاً وهكذا . وكانت أفريقيا مصدر الرقيق الأسود ، والصحراء الكبرى ممراً رئيسياً لهم إلى مختلف الجهات .

عرفت الصحراء الأفريقية الكبرى منذ القدم حركة تجارية رائجة بين شمال الصحراء وجنوبها حيث تنقل البضائع على ظهور الجمال في رحلات طويلة ، وازدهرت من أجل ذلك المراكز الصحراوية حول الواحات ومصادر المياه ، واعتمدت بالدرجة الأولى على بعض عائدات هذه التجارة مقابل الخدمات المقدمة للقوافل مثل المأكل والملبس والمأوى وكراء الإبل . وكان الرقيق جزءاً هاماً من هذه التجارة حيث تنقل أعداد هائلة من الإنسان الأفريقي

على مر العصور من جنوب الصحراء إلى أقاليم شرق المتوسط . ولم تكن الصحراء التي يشكل الإسلام مكونها الحضاري الأبرز بقادرة على استيعاب هذه الأعداد الهائلة من الرقيق ، فهي تخلو من الأنهار المهمة ، وتكاد تخلو من مصادر المياه الأخرى ، فلم تكن هناك زراعة أو رعي أو مراكز سكانية كبيرة يمكنها استيعاب الأعداد الكبيرة من الجواري أو المحظيات لإشباع الرغبات الجنسية لدى الأسياء ، باستثناء مدن وادي النيل التي ظلت سوقاً رائجاً للرقيق حتى النهاية ، كما سنرى في سياق البحث . إلا إن الأقاليم الصحراوية الممتدة بين البحر الأحمر والمحيط الأطلسي ، التي شكلت على الرغم من تباعد المسافات بين أقاليمها وقلّة سكانها ، وحدة حضارية واحدة شكلت تجارة الصحراء ، ولاسيما تجارة الرقيق ، أساسها الاقتصادي وعصب الحياة فيها^(viii) .

ولا نعرف بالتحديد متى تحول الإنسان إلى سلعة تجارية قابلة للبيع أو المقايضة أو الإهداء ، إلا أن المعروف أن تجارة الرقيق شكلت في القرن التاسع عشر تياراً اقتصادياً بين أوروبا المتحضرة والمتقدمة صناعياً ، وأفريقيا التي لم تزل تعيش في العصور الغابرة ، وكان الإنسان الأفريقي مقياساً لمستوى الأسعار في التبادل التجاري بينهما ، وهو السلعة الأكثر أهمية والأوسع في تجارة الصحراء ، وقدرها جيمس ريتشاردسون James Richardson الرحالة الإنكليزي المنصف الذي ساح في الصحراء الكبرى في أربعينيات القرن التاسع عشر معتمداً من جمعية مكافحة الرقيق البريطانية للاطلاع على أحوال الرقيق فيها ، استناداً إلى مشاهداته ، بثلاثي قيمة التجارة مع الأقاليم السودانية^(ix) و "ماذا تساوي بعض كيبسات من التبر أو شيء من ريش النعام أو بعض من جلود النمرور مقارنة بالرقيق" ، على حد قول جان كلود زلنتر^(x) ، بل كان من الصعوبة بمكان تحقيق أرباح

في قائمة طويلة من البضائع السودانية كالسنا والجلود وريش النعام والعاج والتبر والتوابل والزباد (مادة عطرية كانت تستخرج من نوع من القطط) والطرونة التي تمضغ مع التبغ كنوع من المخدرات والحيوانات الحية كالأغنام والبيغاوات ، من دون الرقيق (xi) .

كانت البضائع السودانية تقايض بمنتجات المصانع الأوربية ، ففي معرض حديثه عن تجارة القوافل أفاد ديلاي Delagny المقيم التجاري الفرنسي في طرابلس في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٦٨٦ "يرسل داي طرابلس إلى فزان قافلة مكونة من حوالي مائة جمل مرتين في السنة ، محملة بالحلي الزجاجية، أساور وعقود بألوان مختلفة وورق خشن وبالات من الأقمشة الرديئة النوعية ونحاس بأشكال مختلفة" (xii) . وتتعدى صادرات مدينة طرابلس ومدن الساحل الجنوبي للبحر المتوسط الأخرى ، ما ذكره ديلاي في تقريره ، إلى شفرات السيوف والمنسوجات القطنية من مصانع مانشستر والسروج والمواد غير القابلة للتلف من جراء نقلها عبر الصحراء لمسافات طويلة ، أو من تعرضها للضوء والحرارة المحرقة وتلك التي يقبل عليها حكام الأقاليم السودانية من مواد الرفاهية (xiii) ، مقابل الرقيق بالدرجة الأولى . وأعرب أحد تجار الرقيق في غات عن أسفه واستنكاره لاستمرار هذه المعادلة بقوله " يعد تجار السودان وكانو وسوكاتو من أحب التجار لدي ، ومع ذلك أشعر بالشفقة عليهم لإتجارهم بأبناء عموماتهم وإخوتهم في الدم واللحم ومبادلتهم بأشياء تافهة عديمة النفع كالورق الخشن والسبح وبعض الملابس [الرديئة] والزجاج وأمواس الحلاقة التي يعنى الحصول عليها أنزال الأذى بإخوتهم الذين لاحول لهم ولا قوة" (xiv) . الأمر الذي أثار اهتمام غاغليوفى Gagluiffi (xv) نائب القنصل البريطاني في فزان واستنكاره أمام الحاج بشير ، الوزير الأول

لحاكم برنو عند قدومه إلى مرزق في عام ١٨٤٤ وإقامته في بيته لعلاقة تربطهما ، فوجدها فرصة لتقديم نصحه للوزير بالكف عن تجارة الرقيق التي ستصحّر بلاده من سكانها (xvi) .

كان ازدهار التبادل التجاري بين مدن شمال الصحراء والأقاليم السودانية في القرن التاسع عشر ، واحدة من أبرز نتائج انتشار الثورة الصناعية في بلدان غرب أوربا وسيادة نمط الإنتاج الواسع وبالتالي ازدياد كميات السلع المعدة للتبادل وتعدد أنواعها ، انعكاساً في الصحراء والأقاليم السودانية . ومن نتائج ذلك أيضاً ، أن أصبحت قوائم السلع السودانية المعدة للتبادل بما في ذلك الرقيق ، غير كافية لتغطية أقيام البضائع الصناعية القادمة من الشمال . وكان ذلك مدعاة إلى مضاعفة الجهود لإنتاج كميات أكبر من السلع السودانية والإجهاد على عدد أكبر من القرى لصيد الرقيق بالإغارة عليها ليلاً ، أو بافتعال الأسباب لإشعال الحروب بين الأقاليم والقبائل السودانية حيث يسهل على المنتصرين أسر أعداد كبيرة من أبناء الأطراف المنهزمة وبيعهم إلى تجار الرقيق ، وإن استمرار هذه الحروب مؤشراً على ارتفاع أعداد المعروض من الرقيق في الأسواق (xvii) ، لذا كان انتشار الأسلحة الحديثة في جنوب الصحراء ، والتي كانت تغطي أقيامها بالرقيق ، كما فعل رابح الزبير بتجهيز جيشه بالأسلحة الحديثة (xviii) ، مؤشراً آخراً على زيادة أعدادهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (xix) . كما كان تكديس كميات كبيرة من السلع السودانية بما في ذلك أعداد كبيرة من الرقيق في المراكز الصحراوية انتظاراً لقدم قوافل الشمال ، وسيلة أخرى لتسهيل تغطية أقيام السلع الصناعية ومواجهة الطلب المتزايد عليها (xx) .

كانت البورنو وأرض الهوسا وكل الأقاليم الواقعة بين نهر النيجر وبحيرة تشاد ووداي وأقاليم الكانم وكردفان ودارفور وجميع أقاليم السودان الشرقي

مثل بند Band وباجة Baja وفتفو Fitفو ودار فريتيت DarFartit وشندي Shindi وسنار Sinnar^(xxi)، الأقاليم الرئيسية لهذا النوع من البضاعة. وأعرب أحدهم عن ذلك إن مواطن هذه التجار لم تزل تدفع بأبنائها إلى الرق منذ آلاف السنين ومع ذلك "ففي كل مرة نقصدها إلا وجدنا بها المزيد منهم"، وموردهم لا ينضب مادامت النساء ولادات والرجال متأهبون للإنجاب^(xxii). وكان الرقيق تعويضاً مناسباً في المناطق الخالية من الذهب مثل إقليمي الوداي والكانم^(xxiii). وأسهب ديلاني في وصف ملك البورنو في تقريره آنف الذكر، "ملك مسلم وقوي جداً ومتسامح ويحتفظ دائماً بثلاثمائة ألف رجل من السود على حسابه"^(xxiv)، دون أن يذكر ما إذا كان هؤلاء رقيقاً أم لا. كانت الوسيلة التي يتحول بها الإنسان الحر إلى الرق ثم تتناقله الأيدي كأية سلعة أخرى بقيمة وربما أدنى من بعض السلع ودون أدنى اهتمام لانتهاك المعايير الأخلاقية التي تصنف العبيد ضمن العائلة الإنسانية، واحدة من أكثر صفحات تجارة الرقيق الصحراوية حطاً، ورب عبد كان أسمى خلقاً وأرق مشاعر من مسترقه. وكانت عمليات خطف الأفارقة واصطيادهم بالسوط على القرى السودانية، توفر للقائمين بها أعداداً كبيرة من الأسرى، حيث يخطط جيداً لعمليات السوط هذه التي تنفذ في وقت متأخر من الليل في منتهى السرية باستخدام إناث الجمال، التي لا تثير جلبه ملفته للنظر، وباستخدام الأسلحة النارية الحديثة مثل بندقية وينشستر أو ريمنغتون ذات الإطلاق الواحدة^(xxv)، أو باستخدام الفرق الحكومية المسلحة تسليحاً جيداً، كما كانت الحكومة المصرية تفعل في زمن محمد علي لرفد الجيش المصري بهؤلاء الرقيق، وعلى سبيل المثال بلغ تعداد إحدى الحملات التي أرسلتها الحكومة المصرية، ألفين من المشاة وألفاً من الفرسان وأربعة مدافع^(xxvi). وتحاصر القرية

المقصودة بأكثر عدد من القوة المغيرة ولا مجال للنجاة، ويتم بعدها تجميع الأسرى وفرز الفتيات والفتيان ممن يتوسم بهم المغيرون أسعاراً مجزية ويقتل الباقون دون إعارة اهتمام للجنس أو العمر أو لأي الضابط أخلاقي. وقدم لنا الرحالة بارث مشهداً مرعباً من البورنو عندما ترك مائة وسبعون فرداً ينزفون حتى الموت بعد أن تعرضت قريتهم لغارة من هذا القبيل^(xxvii).

ونقل لنا الرحالة البريطاني الرائد جون لايون Captain J. Layon الذي ساح بين ١٨١٨-١٨٢٠ لاكتشاف الصحراء الكبرى ضمن بعثة لهذا الغرض، صورة لا تقل قتامة ووحشية عن كيفية السطو على القرى السودانية، "تحط القافلة رحالها على بعد مسير ساعتين من القرية المزمع مهاجمتها [وبعد صلاة الفجر...!] يحيط المهاجمون بالقرية، وربما نجحوا في الاستيلاء على السكان جميعاً، وإذا استطاع أحدهم الهرب فإن يفلت من قبضة المجاميع المتمركزة على طول الطريق، ولا تمر بضع ساعات حتى يسقط في الأسر بين ألف وألف وخمسمائة أسير، بينما لا يزيد عدد الغزاة على ثلاثمائة" ويسهب لايون في الكلام عن حملات الصيد، "وصل أحد المرابطين [إلى قطرون] بعد ظهر اليوم [٩ كانون الثاني ١٨١٩]، وكان يرافق حملة صيد الرقيق... في المقدمة يسير الفرسان يتبعهم السبايا والعبيد مشياً على الأقدام [وكان عددهم] ثمانمائة يتشجون بقطع من الجلد والأسمال البالية... ونفق العديد منهم [لأسيما] الأطفال"^(xxviii). ويتكفل الصياد تجهيز نفسه بالسلاح والمؤن اللازمة للصيد، مقابل عبيدين للفارس وعبد واحد للراجل، ويوزع الفائض بين الصيادين بالتساوي، أما إذا كان عدد الأسرى غير كافٍ لتغطية قسمة كهذه، فلربما تشارك أكثر من صياد في العبد الواحد^(xxix).

ويبدو إن الإقبال على صيد الرقيق عند البدو الرحل أكبر من غيرهم لفقدانهم الشعور بالانتماء ، فلا أرض يزرعون ولا منازل يملكون مع رغبتهم الجامعة في تحقيق مركز اقتصادي واجتماعي أفضل ، الأمر الذي كان يدفعهم لصيد البشر والمتاجرة به . وفي القرن التاسع عشر خرج صيد وتجارة الرقيق عن كونها نشاط فرداني تسعى إليه جماعات وأفراد معنيون هم غزاة وتجار الرقيق ، بل تعدى إلى الحكام والأنظمة السياسية التي كانت سائدة آنذاك ، وكانت الرزي^(xxx) وسيلة هؤلاء لأسر الرقيق ، إذ يذكر أن محمد المكني حاكم فزان عن الحكومة العثمانية قاد حرباً ضد كانم في عام ١٨١٨ ، وعاد بعدد كبير من الأسرى، تحولوا إلى الرق بمجرد وقوعهم في الأسر. " وقدر لا يون عدد من استرقهم المكني في حربه هذه بين ٤ و ٦ آلاف^(xxxi) . وفي إحدى غزواته غنم أكثر من ١٨٠٠ رأساً تعرضوا إلى كارثة عندما قطع بهم مفازة خالية من الماء لمدة ثلاثة أيام ، وهبت عليهم عاصفة رملية ، فأصدر أمره إلى جنوده بقتلهم جميعاً في مجزرة مروعة ظلت أصداؤها تتردد في أذهان سكان الصحراء طويلاً^(xxxii) .

إن أسلوب المبالغة كان بادياً في رواية لا يون ، لاسيما إنه اعتمد في الحصول على معطياته على السماع ، الذي لا يخلو من التهويل أحد سمات أحاديث أهل الصحراء ، إلا أن ذلك لا يعني أن الحادثة لم تقع فعلاً ، ذلك أن قيم وتقاليدهم الصحراء لاتضع أحداً فوق مستوى الاسترقاق مالم يتمتع بقوة تحميه وافراد قبيلته. وفزان شأنها في ذلك شأن الأقاليم الأخرى في الصحراء أو جنوبها حيث يتعرض فيها السكان إلى سطو الجماعات المسلحة من أجل الأسلاب والغنائم بما في ذلك النساء والأطفال الذين يتحولون إلى الرق بمجرد وقوعهم في الأسر ، ولم يعصمهم كونهم مسلمين وربما كانوا عرباً أيضاً ، وكان اللص أو قاطع الطريق أو تاجر

الرقيق يضع مصلحته في المقام الأول دون اكتراث كبير للمحتد أو الدين أو اللون أو الجنس أو العمر طالما بإمكانه أن يحقق من خطف السكان والمتاجرة بهم ربحاً ، ولا غرابة في أن أسماء هؤلاء اللصوص محمد وأحمد وحسين وعمر والسنوسي وغيرهم ، وأسماء المخطوفين محمد أو فاطمة^(xxxiii) .

وكانت الرغبة في السيطرة على مصادر الرقيق من الأسباب الرئيسية التي دفعت محمد علي والي مصر إلى احتلال السودان في نهاية العقد الثاني من القرن التاسع عشر. ومما يذكر أن الحكومة المصرية احتكرت صيد واستجلاب الرقيق بين ١٨٢١ و ١٨٥٠ ، نقلت خلالها آلافاً منهم^(xxxiv) ، إذ اعتمد عليهم محمد علي في بناء جيشه ودركه ، فضلاً عن المصريين ، الذين أورثهم الجوع وتلاحق عصور القهر والاستبداد ، الجبن والكذب والعجز ، على وفق زعمه^(xxxv) . وبذلك فتح محمد علي المجال على مصراعيه أمام السودانيين لاصطياد أبناء جنسهم والزج بهم في هذه التجارة المزرية^(xxxvi) .

وكان لنشاط ولاية طرابلس في معرض جهودهم لفرض سيطرتهم على دواخل الإيالة ، حصيلة من الرقيق الداخل في هذه التجارة ، ففي العام ١٢٣٣ هجري (١٨٢٠ ميلادي) دخل أحمد بن يوسف القرماني نالوت عنوة وأخذ أهلها على الطاعة ودفع ما تراكم بزمهم من ديون للولاية ، وصادر ٢٥٠ رأساً من الرقيق بمصاريف الجيش^(xxxvii) . ولم تخف الوثائق ما اقترفه الوالي العثماني علي عشقر وكبار قادته بحق أبناء المناطق الثائرة الموالية لعبد الجليل وغومة المحمودي بين ١٨٣٣ - ١٨٤٢ من سلب ونهب ، بعد أن عرض عليه عبد الجليل إخلاء فزان وإرجاع ما أخذه منها وتسليم ألف وخمسمائة عبد لضمان الصلح. وكان من بين المنهوبات ٢١ رأساً من الرقيق بمبلغ ٢٠٠ محبوب

(xxxviii) من مدينة الزاوية فضلاً عن الإبل والأغنام والأموال السائلة (xxxix). ولما اندلعت الانتفاضة بقيادة من بقي على قيد الحياة من أسرة سيف النصر في الجبل الغربي في عام ١٨٤٣، صادرت الحكومة العثمانية بعد القضاء على الانتفاضة ٧٣ غلاماً و ٢٠ جارية من الرقيق، فضلاً عن المنهوبات الأخرى التي تركها عبد الجليل بن غيث سيف النصر في مرزق. ووصلت هذه الأموال تحت حراسة الشيخ أحمد كانون بصاحبة ٤٥ مساعداً من الساحل والمنشية و ورشانة (xl).

وروى جيمس ريتشاردسون ما سمعه من أفواه الناس (مما لا يخلو من المبالغة)، أن الأتراك جمعوا الأطفال والنساء لاختيار أفضلهم للبيع كرقيق في إسطنبول بعد أن نكلوا برجال الجبل (xli)، واستمرت الحملات العثمانية في تأديب الأهليين وفي كل مرة تجلب أعداداً من الرقيق، ففي خريف عام ١٨٦٦ جرد الوالي العثماني محمود نديم باشا حملة عسكرية لتأديب أولاد سليمان في بلاد السودان الأوسط بعد أن انتقلوا إليه عقب الإطاحة بعبد الجليل سيف النصر وأخيه وصاروا يهددون دواخل فزان، وكان من نتائجها أسر أعداد كبيرة من الرقيق (xlii). ومما هو جدير بالذكر إن هذه الرزي كانت مثار نقمة المقيم البريطاني العام في طرابلس العقيد جورج وارنغتون George Warrington المعادي جداً لتجارة الرقيق الصحراوية (xliii)، والذي كان الاختيار المناسب لحكومته ليؤدي هذا الدور المهم في هذا الوقت، والذي عين بدوره في عام ١٨٤٣ غاغليوفي وكيلاً له في مرزق فوفق هذا الأخير في إيقاف هذه الرزي على الأقاليم المصاحبة لفزان طيلة مكوثه في مدينة مرزق (xliv).

وكان الرق عقوبةً يخضع لها من يقترب ذنباً أو جريمة بحق الآخرين في بعض القبائل السودانية (xlv)، ويمارس ضدهم الإخصاء لفرض

الاسترقاق عليهم ولزيادة أسعارهم عند بيعهم، إلا إنه لا يفلت من الموت من جراء الخصي أكثر من ١٠% من مجموع من تطبق بحقهم هذه العقوبة. وكانت قبائل بعينها مثل الموسي Mossi وبعض قبائل البورنو، أمهر من غيرها في ممارسة هذا النوع من العقوبات، ومما يذكر إن سلطان البورنو كان يحتفظ بأكثر من ٢٠٠ خصياً مع حريمه، وظل امتلاك أكبر عدد منهم من سمات العظمة ومثار فخر عند معظم حكام جنوب الصحراء المحليين، فضلاً عن الطلب الشديد عليهم في أسواق البلدان الإسلامية في إسطنبول والقاهرة ومدن بلاد المغرب الأقصى (xlvi).

كانت الطبقة الصارخة والتماييز الاجتماعي من أهم سمات التجمعات القبلية في أقاليم جنوب الصحراء، ذلك أن الحاكم أو شيخ القبيلة يمتلك الأرض ومن عليها ولا راد لمشيتته إن هو أهدى عدداً من رعيه دون إن يعر بالاً ما إذا كان المهدي مسلماً أو غير مسلم (xlvii). ومما يلاحظ أن عدد الرقيق المقدم في الهدية تحدده قدرة المهدي وقدر المهدي إليه، فمثلاً كان السنوسي الكبير (xlviii) يحصل على ٥٠ منهم من سلطان وداي سنوياً (xlix). وكانت الزوايا السنوسية مراكز لتجمع الرقيق الذين يوقفون على هذه الزوايا لأغراض الأعمال الزراعية وما يتصل بها مثل رعي القطعان العائدة لها. وكانت مساحة الأراضي العائدة لهذه الزوايا تتجاوز 200 ألف هكتار (l) في نهاية القرن التاسع عشر. وتقدر ملكية رئيس زاوية الجغبوب السنوسية وهي الزاوية الرئيسية في نهاية القرن ما يقرب من ٢٠٠ رأس موقوفين على خدمة السيد السنوسي شخصياً وضيوفه أو متابعة ممتلكات الزاوية. ولا يحق لأحد بيع أو إهداء أو تحرير عبيد الزوايا السنوسية، فهم مرتبطون بالأرض في المقام الأول، وإذا حدث وتمكن عبد من الهرب فإنه يعاد إلى الزاوية من قبل (الأغيار) (li). والمناسب أن نذكر أن هذا النمط من

العبودية كان شائعاً في الواحات المنشرة على مساحة الصحراء الكبرى ، إذ أن النشاط الزراعي فيها كان قائماً على جهودهم بالدرجة الأولى ، وملكيتهم تنتقل بانتقال ملكية الأرض ، لاسيما من الأب إلى الابن (lli) .

وفي الوقت الذي يتلقى فيه السنوسيون هداياهم ، كانوا بدورهم يقدمون هدايا من الرقيق لمن يقدم لهم خدمات تستحق تلك التضحيات . فمثلاً أرسل محمد المهدي السنوسي في عام ١٩٠٦ جارية سوداء إلى عبد الله الكحال التاجر السوداني السوري الأصل المقيم في القاهرة ، والذي قام بدور وكيل تجاري للسيد السنوسي المقيم في الجغبوب ، وذكر حفيده أن جده استلم من السنوسي أربعة عبيد دفعة واحدة (liii) . وذكر أنور باشا فيما يتعلق ببرقة من مذكراته في أحداث يوم الرابع من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٢ أنه استلم جارتين سوداوين أهديتا إليه من السيد أحمد الشريف السنوسي " يا إلهي ماذا سأفعل بهاتين الجارتين السوداوين " (liv) ، وإذا كان المرء يجهل لماذا قدم الشيخ السنوسي هداياه لعبد الله الكحال ، فإنه لا يجهل مغزى تقديم هذه الهدية إلى البطل العثماني في غمرة وقوفه المشرف أمام العدوان الإيطالي على طرابلس وبرقة . ومما يذكر أيضاً أن رابح الزبير (Iv) أهدى سلطان وداي في خريف عام ١٧٩٤ هدية قيمة اشتملت على ٧٠٠ رأس من الرقيق و ٥٠٠ حمل من العاج و ١٠ قناطير من الريش و ٥٠٠ قطعة قماش ، مقابل فتح الطريق التجاري مع مملكة وداي البالغ الأهمية له ولجيشه ، إلا أن السلطان رفض فتح الطريق أمام القوافل التجارية ، ذلك أن رابح كان يعتمد اعتماداً كبيراً على تجارة الرقيق في تجهيز جيشه بالأسلحة والذخائر ، وفي إحدى المرات استبدل بالرقيق قافلة مكونة من ألف جمل محملة بالبارود (lvi) .

وكان الإهداء شائعاً بين حكام دواخل ولاية طرابلس وولاياتها لكسب رضا أو لنيل مكسب أو لتغطية ضريبة ما . وفي ١٨١٩ أرسل محمد المكني حاكم فزان كبير رجال بلاطه أبوبكر بوحلوم Aboo Bekr Boo Khalloom برفقة عشر جوارى ترضيةً ليوسف القرمانلي ، وثلاث أخرى لولي عهده ، واثنين لشقيقه ، وثلاث أخرى لوزرائه (lvii) .

١٢٣٥ [٢٥ تموز (يوليو) ١٨٢٠] قدم علينا القايـد محمد المكني من بلاد فزان وجاب [جلب] معه عبد كثير (lviii) ، ولم يرفض باشا طرابلس محمود نديم ١٨٦٠-١٨٦٦ هدية مقدمة من قائمقام فزان حليم بك قوامها عدد من الرقيق على حد زعم الرحالة الألماني رالف (lix) . أو تلك الهدايا التي كانت تقدم الى الضباط والموظفين الأتراك سراً مقابل خدمات تقدم الى صاحب الهدية (Ix) . كما يقدم الرقيق كهدايا لتمتين الأواصر بين الناس ؛ ففي رسالة بعث بها أحدهم من غدامس الى غات في عام ١٨٩٣ ، يوصي المرسل زميله في غات لبيع له عبداً " غليظ أحرش [خشن] برخسه [بسعر مناسب] خـوذه [خذه] إلينا نبيغـه لي صديق تـوجـار [تـوجـر] بإذن الله " (lxi) .

ومن الاسباب التي يتحول بنتيجتها الإنسان إلى الرق ، هو ان تلجأ العائلة إلى بيع أحد أو عدد من أفرادها لمواجهة أمر ما ، كالمجاعات مثلاً لإعاشة بقية أفراد العائلة (lxii) ، أو لإشباع رغبات الآباء والأمهات باقتناء بعض السلع التي يعمد تجار الرقيق إلى توريدها إلى الأقاليم السودانية والتي غالباً ما تكون تافهة وعديمة النفع أو إنهم لا يعرفون أقيامها واستعمالاتها ، إلا إنها ذات وقع ساحر في نفوس هؤلاء فتبادل بالرقيق والتبر . وفي ذلك كتب أندريه قنصل فرنسا في طرابلس في عام ١٧٨١ مانصه : " . . . إن الحلي الزجاجية وصناديق البنادق والنسيج والخرداوات النحاسية

من مختلف الأنواع وبعض الورقيات والأسلحة ، تمثل لهم كنوزاً حقيقية ، فهي تخدم فيهم العواطف الغريزية ، تتنازل الأم من أجل بعض عقود من الخرز عن ابنتها أو عدد من بناتها وتسليمهن الى تاجر الرقيق والأب يشوه ويبيع أبناءه على أمل الحصول على بندقية أو سيف " (Ixxiii) . وعلى أية حال فإن أعداد الرقيق الناجمة عن العقوبات والإهداء والبيع ، لا تقارن بالأعداد الكبيرة التي تخلفها عمليات الإغارة أو القنص أو الرزي التي كانت سبباً في دخول أعداد كبيرة من البشر كسلع في هذه التجارة البعيدة عن المعايير الأخلاقية والإنسانية.

ترتبط أعداد الرقيق المنقولة عبر الصحراء بالطرق الصحراوية الممتدة منذ مئات السنين في شبكة معقدة من شواطئ البحر المتوسط إلى أقاليم جنوب الصحراء في اتجاه شمالي جنوبي تقريباً ، ومن كردفان ودارفور في السودان الشرقي إلى السودان الغربي وموريتانيا في اتجاه شرقي غربي لنقل بضاعتهم الآدمية إلى حيث تحقق بيعهم أرباحاً ، فمثلاً بلغ سعر العبد في الصحراء الكبرى وجهات الجزيرة العربية خمسة أمثاله في الحبشة (Ixiv) ، مما يدفع تاجر الرقيق إلى تجشم عناء نقل رقيقه عبر طرق غير مألوفة وباهظة التكاليف توخياً لأعلى الأرباح ، لاسيما بعد الحظر الذي فرض على تجارة الرقيق في مختلف جهات أفريقيا (Ixxv) .

كان درب الأربعين الذي يبدأ من كوبي عاصمة كردفان إلى القاهرة أحد أشهر طرق نقل الرقيق بين السودان الشرقي ومدن وادي النيل ، وهو أكثر أهمية من طريق آخر يبدأ من سنار إلى القاهرة أيضاً ، لاختلاف أعداد الرقيق التي تنقل على كل واحد منهما (Ixxvi) . وسمى الطريق الأكثر شهرة بدرب الأربعين لان القوافل كانت تسير عليه بين أربعين إلى خمسة وأربعين يوماً متواصلة ، وكانت تتوقف حيثما وجد الماء ، وتصبح الرحلة أقل

خطورة وأكثر يسراً عند دخولها وادي النيل عند قرى بارس والخارجة ومنفلوط ، وينقل على هذا الطريق بين 5 و 6 آلاف رقيق سنوياً أربعة أخماسهم من النساء (Ixxvii) . ويبدو أن هذا الطريق أُسر من قبل طريق وداي - بنغازي ، الذي ازدهر بصورة ملفتة للنظر بعد عام ١٨٥٥ (Ixxviii) . أما الطريق الأقل شهرة فهو الطريق الذي يخرج من سنار في السودان الشرقي بموازية نهر النيل حتى أسنا ، ثم من خلاله إلى القاهرة ويتخذ تجار القوافل عرب العابدة في صعيد مصر حراساً لبضائعهم وينقل على هذا الطريق حوالي ١٥٠ رقيق سنوياً ، وهو عدد ضئيل إذا ما قورن بما يجلب على الطرق الأخرى (Ixxix) ، لاسيما وإن القاهرة تقع في نهاية شبكة من الطرق الصحراوية القادمة من فزان والتي تربط مدن وادي النيل بالصحراء الكبرى ، وهي تتقاطع مع طريق برقة النادر المياه الذي يبدأ من أباشر - بلى - الكفرة إلى جالو ومنها إلى بنغازي ففي تقرير غلبرت Gilbert القنصل البريطاني في بنغازي أن ٤٠٠ عبداً من بين ١٢٠٠ كانوا متوجهين من وادي إلى بنغازي في عام ١٨٤٩ قضوا عطشاً (Ixx) . وتعد مدن أوجلة والكفرة والجغبوب وسيوة وكرداسة على مشارف القاهرة ، نقاط مهمة على هذه الشبكة .

وهناك طريق آخر يربط مدينة درنة على ساحل المتوسط بمدينة الفاشر في دارفور مروراً بالجغبوب وسيوة وذل وسليمة (Ixxi) . وازدادت أهمية هذه الشبكة من الطرقات على الإجمال على أعتاب القرن العشرين في نقل الرقيق بعد أن توقف نقلهم على الطرق الأخرى ، وبلغ عدد المنقول منهم على هذه الشبكة 10 آلاف رأس سنوياً إلى بنغازي ودرنة ومدن وادي النيل (Ixxii) . ومما يذكر عن هذا الطريق أن تاجر الرقيق محمد العامري وجه إلى مدن وادي النيل من مرزق عن طريق أوجلة 1,100 رأساً من الرقيق بمفرده على حد زعم

الرحالة رالف^(lxxiii) ، اذ تعد أوجلة مركز إعادة توزيع بين طرابلس والقاهرة .

وبعد الطريق الصحراوي الذي يربط حوض بحيرة تشاد بمدينة طرابلس الغرب مروراً ببيلما وكوار ومرزق ، من أكثر الطرق أهمية في نقل الرقيق ، إذ يصل عدد المنقول منهم سنوياً إلى 5 آلاف من أقاليم الكانم والبورنو، يتعرض نصفهم للهلاك ، على وفق تقدير جيمس ويلا رد^(lxxiv) ، الأمر الذي عرض الإقليم إلى نضوب معين السكان فيه ، إذا عرفنا إن الإقبال يقع على السكان في مقتبل سن الإنجاب . وكان هذا الطريق مُعلماً بكرة البقايا العظمية والجماجم لآلاف الرقيق الذين قضوا نتيجة الإرهاق الشديد والعطش لحد الموت^(lxxv) . وفي عام ١٨٤٨ كتب غاغليوفي من مرزق بأن ٧٩٥ من أصل ١٧٧٠ عبداً كانوا قادمين من برنو ، قضوا عطشاً ، وبعد خمسة أشهر كتب الموماً إليه نفسه ، بأن قافلة كانت تضم ١٦٠٠ عبداً قضوا عن بكرة أبيهم عطشاً بعد أن شرب هؤلاء المتاعيس كل المياه والدماء المستخرجة من بطون جمال القافلة^(lxxvi) . قدر غير هارد رالف عدد الرقيق الذين جلبوا في عام ١٨٦٤ فحسب ٩٤٠٨^(lxxvii) . وتعود الزيادة الملفتة للنظر في أعداد الرقيق على هذا الطريق ، لاسيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، إلى تحول الممر الرئيسي لتجارة الرقيق الدولية بعد أن أحكمت بريطانيا سيطرتها على المنافذ الأخرى .

وهناك طريق آخر لا يقل أهمية عن الطرق الأخرى وهو الطريق الذي يبدأ من مدينة طرابلس الغرب إلى غدامس ومنها إلى غات ، التي كانت مقترق طرق بالغة الأهمية في الصحراء فمنها إلى زنر وكانو في السودان الأوسط ومنها إلى عين صالح ، التي أضحت أيضاً مركزاً لإعادة التوزيع فمنها إلى تمبكتو أو إلى مراکش أو إلى النيجر عبر أدرار وتاودني إلى تندوف أو تافيلالت^(lxxviii) . و

بما أن هذه الطرق بمجمعها مرتبطة بتجارة الرقيق فإنها اندثرت تماماً في بداية القرن العشرين نتيجة أولى لانقطاع هذه التجارة^(lxxix) .

كانت طرق القوافل تمر بعدد من المراكز والواحات المنتشرة في طول الصحراء وعرضها ، التي تحولت إلى مراكز لراحة القوافل واسواق تجارية لتبادل السلع المختلفة ، ومن أبرزها غدامس ومرزق وغات وعين صالح و ورقلة وأوجلة وسوكنة والكفرة وجالو والجغبوب وسيوة وكرداسة ، وكانت زويلة على وجه التحديد مركزاً هاماً لتجارة الرقيق في الصحراء الكبرى ، بين حوض بحيرة تشاد وبرنو ووداي وبلاد الهوسا في شمال شرق نيجيريا والسودان الشرقي وبلاد الفور ، من جهة ، وطرابلس الغرب من جهة أخرى ، في العصور الإسلامية المختلفة^(lxxx) . واشتهرت بعضها بحياتها اللاهية في القرن التاسع عشر كمرزق ، التي استحوذت لقب باريس الصحراء^(lxxxi) ، والتي اعتمدت في رخائها على تجارة الرقيق ، وكانت مخزناً هائلاً للرقيق الذين يشكلون ٨٠% من تجارتها وإذا أضيف الذهب المار بالمدينة الى هذه النسبة لأصبحا يشكلان ٩٠% من التجارة المارة فيها ، شأنها في ذلك شأن غدامس ومدن الصحراء الأخرى، الأمر الذي أثر على التركيبة الأثنية فيها، "فزان مدينة أغلب سكانها من السود تقع على بعد أربعين يوماً من طرابلس"^(lxxxii) ، على حد تعبير ديلاي قنصل فرنسا العام في طرابلس في عام ١٦٨٦ . وعلى الرغم من إن ديلاي كتب تقريره اعتماداً على السماع ، إذ لا يبدو انه زار مرزق في هذا الزمن المتقدم ، إلا أن ما جاء في تقريره يدل دلالة واضحة على حجم هذه التجارة ودور المدن الصحراوية وأثرها فيها . بيد ان جون لا يون ذكر بكونه شاهد عيان أن قافلة كبيرة من عرب طرابلس والتبو قدمت من البورنو ومعها ١٤٠٠ رأساً من الجنسين ومن كل الأعمار وذلك في

آب(اغسطس)١٨١٨. وفي ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٨١٩ ودرجة الحرارة ٤° "جلس العبيد يرقبون الغرباء وهم عرايا[تماماً] ودهنت أجسادهم بالزيت لتبدو في حال أفضل ، بينما ذهب الباقون لجمع دماء الجمال التي تذبح لطبخها وأكلها"(lxxxiii) .

وبلغ الرقيق من الكثرة إلى الدرجة التي معها عينت الحكومة العثمانية شيخاً لهم منهم في مدينة غدامس أسندت إليه الحكومة مراقبة سلوكهم في المدينة ومحاسبتهم عن تصرفاتهم النابية. وهو يعرف أسمائهم وأصولهم جميعاً رغم أن عددهم تجاوز المائتين ، " كما ستصل أعداد أخرى قريباً من السودان"(lxxxiv) . وتظهر أهمية هذا العدد من الرقيق وغلبتهم في مدينة لا يتجاوز تقديرات سكانها بأكثر من ثلاثة آلاف نسمة، كانوا يتخاطبون بسبع لغات إنما يعكس مدى التنوع العرقي في مدينة نائية من المفترض انها لا تضم سوى سكانها الأصليين . ويسهب ريتشاردسون في الكلام عن سوق الرقيق في غدامس ، "ذهبت اليوم [٧ تشرين الاول (أكتوبر) ١٨٤٥]لرؤية الرقيق الذين أحضروا مؤقتاً وعرضوا للبيع كأي سلعة في صفوف البضاعة للبيع . . . وأخبرني تاجر التبو إنه ابتاع عبيده الستة من إقليم البورنو . . . كما أخبرني عن ثلاثة وثلاثين آخرين ملك لتجار الطوارق"(lxxxv) .

وفي معرض حديثه عن مدينة غات وصف ريتشاردسون امتلاك حاكمها (سيدي المرابط) قرابة خمسين من الرقيق فضلاً عما يملكه من محظيات ، وفي حالته هذه لم يترفع عن إرسال بعض أولاده إلى السودان للمتاجرة بالرقيق بعد أن أدرك مدى الأرباح التي يمكن أن يصيبها من وراء الانغماس بهذه التجارة الرثة ، رغم مركزه الاجتماعي والديني . وقدم لنا وصفاً عن بعض أحوالهم لا يخلو من العاطفة عن إحدى ليالي وجوده في غات "رقص العبيد البؤساء ليلة البارحة حتى

منتصف الليل . . . وسمح لعبيد القافلة الانضمام إليهم وقضاء السهرة "(lxxxvi) . وكان لهؤلاء البؤساء الاستفسار عن ذويهم من القادمين الجدد إلى غات ، الذين قدرهم ريتشاردسون قرابة الألف ، فيما قدر عدد التجار القادمين من الشمال والجنوب أصحاب الإبل ومرشدي القوافل بخمسمائة في الموسم الواحد ، مما له الأثر البالغ على مستوى أسعار الخدمات والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى . وقدم لنا ذلك الرحالة وصفاً مؤثراً لقافلة خرجت من غات باتجاه مرزق مكونة من أحد عشر جملاً ، وجلبت معها خمسة وستين عبداً "أخذوا بترديد اغنية جماعية لرفع معنوياتهم لمواجهة مرحلة جديدة"(lxxxvii) .

وكانت الصحراء الكبرى بمراكزها وممراتها مخزناً هائلاً لهذه البضاعة الآدمية ومروراً لهؤلاء التبعاء إلى الأسواق حيث خمن ريتشاردسون عدد سكان سوكنة بخمسة آلاف ونصف أكثر من ثلثهم من الرقيق ، بينما يقدر عدد سكان زيغن بخمسمائة من الرجال والنساء الأحرار مقابل سبعمائة من الأطفال والعبيد ، إن نسبة العبيد قد تصل إلى النصف ، وأردف " واصلنا سفرنا ووصلنا إلى قرية أم العبيد التي كانت اسماً على مسمى "(lxxxviii) . وكانت واحة سوف إحدى الممرات الرئيسية للرقيق إلى ميناء الجزائر ، أحد مراكز إعادة التصدير في شمال أفريقيا قبل الغزو الفرنسي في عام ١٨٣٠ وبعد إلغاء تونس لهذه التجارة عام ١٨٤٣ ، وربما حصل تجار سوف تشجيع نابليون الثالث عند وصوله إلى السلطة في فرنسا في عام ١٨٤٨ ، وإعلان سياسة توسيع الهيمنة في جنوب الجزائر بالاستيلاء على الأغواط في عام ١٨٥٢ ، وعلى تورغوت في عام ١٨٥٤ في إطار سياسة حكومة الجزائر الفرنسية الرامية إلى تحويل التجارة السودانية إلى المراكز التجارية في جنوب الجزائر ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك ، ومنها إلغاء

الضرائب على التجارة المتوجهة إلى الجزائر وزيادتها على تلك المماثلة المتجهة إلى طرابلس بنسبة ٢٠-٢٥% وتحسين علاقتها بالطوارق وأهل توات وغات وتشجيع تجار الرقيق تحت ذريعة "الانتقال الحر للأيدي العاملة"^(lxxxix).

ويبدو أن تجار سوف لهم حضور متميز بين التجار الذين كانوا يرتادون المراكز التجارية الصحراوية ، وهم تجار رقيق نهازون ، وفي كل مرة يطلقون إشاعات عن قرب التصادم بين الشعاب والطوارق ، لإثارة الرعب بين تجار الرقيق ليتسنى لهم شراؤهم بالأسعار التي يرونها مناسبة . ورصد ريتشاردسون وجودهم في سوقها ، "بيع اليوم" [١١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٤٦] أربعون عبداً إلى أولاد سوف أحضرهم الطوارق وأحد التبو . وكان هؤلاء من النشاط إلى الدرجة التي وصفهم فيه (الرايس)؛ حاكم غدامس العثماني ، "إن غدامس خالية من النقد إلا من بعض ما يجلبه معهم تجار سوف لتلبية حاجة الجزائر من الرقيق"^(xc). وكانو يتعاملون بالدولار أو بعملة فرنسية من فئة خمسة فرنكات التي أصبح التعامل بها ممكناً بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر. ولا يدفع هؤلاء ضرائب الدخول أو الخروج للسلطة العثمانية ، لاسيما في غدامس وغات النائيتين عن طرابلس ، سوى ما يدفعونه من ضرائب البيع والشراء^(xci) .

تباينت تقديرات حجم هذه التجارة من شخص لآخر ومن فترة لأخرى لأسباب ارتبطت بالظروف الموضوعية للمنطقة ، مثل استتباب الأمن على الطرق الصحراوية أو عدمه لاندلاع القتال بين قبائل الصحراء ، أو بين السلطة العثمانية والخارجين على سلطتها ، أو القتال الضروس الذي دار بين الأمير عبد القادر الجزائري والغزاة الفرنسيين في الدواخل الجزائرية ، أو في الأقاليم التي تصدر الرقيق ، أو في الجهات التي كان يصدر إليها . إلا أن القرن التاسع عشر يعد من أشد

الفترات ازدهاراً في تأريخ هذه التجارة المزرية ، إذ قدر رالف أوستن أعداد الرقيق المجلوب عبر الصحراء بين عامي ١٨٠٠ و ١٨٨٠ بنصف مليون إلى مصر وربع مليون إلى المغرب الأقصى ، فضلاً عما صدر عن طريق طرابلس الغرب وبنغازي ودرنة وموانئ تونس والجزائر^(xcii) ، التي لا توجد فيها معطيات دقيقة عن أعداد الرقيق المصدر منها ، على الرغم من كل تقديرات قناصل الدول الأجنبية المقيمين في هذه الموانئ والرحالة الأجانب الذين جابوا الصحراء من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب طيلة القرن التاسع ، والتي كانت أقرب إلى الواقع ، لأنهم شهود عيان تجارة الرقيق الصحراوية في دائرة اهتماماتهم ، على الرغم من إن تقديراتهم لا تخلو من الأغراض ، وربما تشوبها المبالغيات في بعض الأحيان ، وهي بالتالي تبقى محظ تخمين. فقد قدر جون لا يون الذي سبقت الإشارة إليه حجم هذه التجارة بمقدار 3 - 4 آلاف رأس من الرقيق كانوا يصدرون عن طريق ميناء طرابلس سنوياً^(xciii) ، وقدرهم القنصل السويدي في طرابلس بين عامي ١٨٢٣ و ١٨٢٨ ٢٥٠٠ رأس سنوياً^(xciv) ، وأشار كلايرتون ودينهام Clapperton & Denham إلى أن أعداد الرقيق الذين قدموا إلى مدينة طرابلس من بلاد الهوسا ، وصلت إلى ألفي رأس سنوياً^(xcv) . إلا أن الباحث توليدانو Toledano أعطى إحصائيات دقيقة عن أعداد الرقيق الذين جلبوا إلى مرزق بين سنوات ١٨٤٢ و ١٨٥٤ أي قبيل حظر تجارة الرقيق في الدولة العثمانية في عام ١٨٥٦ ، والإحصائيات كما أوردها ؛ بلغ عدد الرقيق الذين عبروا مرزق في عام ١٨٤٢ ، ٢٣٨٤ وكانوا في عام ١٨٥٢ ، ٢٤٥٨ ، وبلغ عددهم في العام الذي يليه ٢٦٠٩ ، وازدادوا في عام ١٨٥٤ زيادة ملحوظة إذ بلغ عددهم ٢٩٠٠^(xcvi) . واستمرت الأعداد بالتصاعد في السنوات اللاحقة ، لاسيما عقب قرارات الحظر

العثمانية في عامي ١٨٥٦ و ١٨٥٧، إذ ارتفع العدد عند بارث Barth إلى أكثر من 5 آلاف رأس (xcvii)، بلغ عدد المصدر منهم الفي رأس عن طريق طرابلس فحسب، سوى من كان يصدر من المنافذ الأخرى، كمنفذ بنغازي ودرنة (xcviii).

كان إحكام السيطرة على ميناء طرابلس أيسر منالاً على الحكومة العثمانية وأوفر لمرضاة القناصل الأجانب من مدينة بنغازي النائية عن مراقبتهم، لذا تحولت إلى المنفذ الرئيس للتصدير بعد عام ١٨٥٧، وقد جاء في إحدى الوثائق أن مجموع ما عبر ميناء بنغازي من الرقيق خلال شهري تشرين الأول (أكتوبر) من عام ١٨٥٢ بلغ ٤٩٩ رأساً (xcix) ويبدو أن تراجع وتأثر هذه التجارة عند غاغليوفي كان ناتجاً عن اضطراب الأمن في المنطقة وهجمات قطاع الطرق على القوافل التجارية (c).

أكثر منه انخفاض وتأثرها بسبب الوعي العام بعدم جدواها ومنافيتها للمعايير الأخلاقية أو المراسيم السلطانية الأمرة بالحد منها، ففي الوقت الذي انخفضت فيه وتأثر المصدر منهم من ميناء طرابلس، ارتفعت أعداد المصدر منهم من وادي إلى بنغازي إلى 10 آلاف رأس بعد العام ١٨٥٧ (ci).

واعتقد ستونغر Staudinger أن الرقيق كانوا أهم البضائع في قائمة البضائع المستوردة من السودان حتى العام ١٨٨٠، واعتقد روبنسن Robinson إنهم يصدرون حتى العام ١٨٩٠ بأعداد كبيرة (cii).

إلا أن هذه المعطيات تبقى ناقصة لأنها ركزت على أعداد الرقيق المصدر من طرابلس وبنغازي وإهمالها لأعداد الرقيق الذاهبة إلى المغرب الأقصى والجزائر وتونس، أو الوافدة إلى مدن وادي النيل بعد توقف التجارة على درب الأربعين.

كانت الرحلات الطويلة والمضنية على الطرق الصحراوية مروراً بالمراكز والقصبات والمدن الصحراوية، تنتهي بالرقيق إلى أسواق القاهرة وبنغازي وطرابلس الغرب وتونس والجزائر

والصويرة وغيرها من مدن الساحل الشمالي لأفريقيا. وتعد القاهرة واحدة من أكبر الأسواق استقبلاً للرقيق إذ يجلب إليها أكثر من 6 آلاف رأس سنوياً من أقاليم السودان المختلفة عبر شبكة الطرق المشار إليها (ciii)، وكانت الإنث تشكل الاغلبية في هذا العدد ممن تتراوح أعدادهن بين العاشرة و سن البلوغ، ويفضل هذا السن للجنسين حتى يسهل تدريبهم وتعليمهم. وكانت مدن الصعيد هي الأخرى أسواقاً مهمة لهذه التجارة، ومن لم يباع في أسنا أو اسبوط من الرقيق ينقل إلى القاهرة، التي تعد واحدة من أهم أسواق الرقيق في العالم (civ).

على طول شارع الصناديق في حي الأزهر إلى خان الخليلي في وسط القاهرة تنتشر وكالات الجلابية وهي أسواق الرقيق، ومن أبرزها وكالة الجلابية الكبرى التي تضم مساكن تجار الرقيق، وأغلبهم من أبناء الصعيد أو من التجار القادمين من مختلف أقاليم الدولة العثمانية ومدنها مثل أزمير وإسطنبول ومدن الليبانتو، وأماكن مبيت السماسرة والدلائل (cv).

وأصبحت هذه الوكالة لجدواها الاقتصادية وضخامة أعداد الرقيق المجلوبة إليها ورواج المتاجرة بهم، تعطى لملتزم كان يعرف بشيخ الجلابية وهو الذي ينظم علاقة هؤلاء بالدولة ويستحصل الرسوم عند بيع العبيد مقابل إصداره الحجة اللازمة لذلك، وفيها يدرج اسم العبد وجنسه وبائعه ومشتريه والمكان الذي تمت فيه العملية وشروط البيع الأخرى، وتبقى هذه الحجة ملازمة للعبد عند إعادة بيعه وتسلم له عند عتقه. وأصبح لطائفة الدلائل في وكالة الجلابية شيخاً. وبلغ شيوخ طائفة الجلابية على درجة عالية من الثراء (cvi).

ولم تكن القاهرة مركزاً لإعادة التصدير إلى خارجها مقارنة بالمدن المماثلة، على الرغم من ضخامة أعداد الرقيق المجلوب إليها والذي يستخدم في أغراض شتى كخدم في المنازل ولإشباع رغبات الأغنياء بالتسري وهو ما يفسر الطلب الكبير على

الإماء بين الرقيق، أو للخدمة في المزارع أو لتحويلهم إلى خدمة الدولة وهو ما سبقت الإشارة إليه^(cvii).

ولم يكن استيعاب مدينة طرابلس التي كانت أهم أسواق الرقيق في الدولة العثمانية وربما في العالم آنذاك والتي تنتهي فيها شبكة طرق القوافل آفة الذكر، يتناسب مع الأعداد الكبيرة من الرقيق المجلوب إليها بسكانها الذين ما كانوا يتعدون بضع عشرات من الآلاف في أفضل الأحوال^(cviii). وإلى ذلك يشير فريزر Fraser المقيم الإنكليزي في طرابلس في مذكرته إلى حكومته في ٢٤ آب (أغسطس) ١٧٦٧ "فإن ميناء طرابلس منذ بعض القرون مستودع الرقيق الأسود في البحر المتوسط"^(cix)، الأمر الذي أدى إلى تغيير الطبيعة الأثنية للسكان بارتفاع نسبة السود مقارنة بمدينة تونس مثلاً^(cx)، وهي لا تؤدي أكثر من دور إعادة التصدير إلى أماكن أخرى.

ويعد اليوم الذي تنزل فيه سفينة جديدة إلى البحر من أيام السعد، ويربط عبد أسود في مقدمتها ليكون فالاً حسناً و فاتحة مناسبة عما ينتظر السفينة من خير عميم من جراء نقلها للرقيق^(cxi). وقد قدر دي لانسي De Lancy المقيم الفرنسي في طرابلس عدد المصدر من الرقيق ٢٥٠٠ رأس^(cxii)، وقد وصف ديفالبيير De Valliere قنصل فرنسا في المدينة بين كانون الثاني (يناير) وآيار (مايو) وصول الرقيق إلى المدينة "حتى اليوم [٣١ كانون الثاني (يناير)] تأخرت قوافل فزان وغدامس لأكثر من شهر بسبب الأمطار والبرد و[ستجب] قافلة فزان معها أكثر من ٧٠٠ [عبد] أسود ومنتظر وصولها في أية لحظة. وقافلة غدامس منتظرة في ١٥ يوماً" وأضاف "وفي ٩ فبراير (شباط) وصلت قافلة فزان التي كان منتظراً وصولها منذ وقت طويل، [وجلبت معها] ٦٨٠ عبداً وأمة" وقال أيضاً "وفي يوم

٢١ فبراير (شباط) أسعد الطرابلسيين وأفرحهم وصول قافلتين من فزان وغدامس، وأحضرتا معهما ١١٠٠ عبداً وأمة وأن القوافل الأربع [التي وصلت] أحضرت معها ٢٠٠٠ عبداً وأمة وستنتعش الحياة [الاقتصادية] التي كانت راكدة في هذه البلاد، أن الميزة التي نحصل عليها [هي] توفير العمل لبواخرنا لنقل العبيد إلى المشرق" وأردف "وفي ٣ مايو (آيار) وصلت منذ قليل قافلة من تمبكتو وأحضرت معها ٣٠٠ عبد وكثيراً من التبر"^(cxiii). وهكذا وصل إلى المدينة ٢٥٥٥ رأساً من الرقيق في أربعة أشهر، مع ملاحظة أن القرن الثامن عشر لم يكن قرناً ذهبياً في تجارة الرقيق مقارنة بالقرن اللاحق، الذي استحدثت فيه طرابلس الغرب لقب "بوابة أفريقيا"^(cxiv)، لأهميتها كممر رئيس لجانب هام من الرقيق حول العالم وأسهب ريتشاردسون وبشكل يومي ودقيق في وصف قافلة من الرقيق قدمت إلى طرابلس من مرزق كانت تحمل معها ١٣٠ رقيقاً ثلثاهم من النساء^(cxv). أن اختلاف التقديرات لأعداد الرقيق المار في طرابلس البادي في سياق البحث ناتج عن حقيقة، أن ليس كل الرقيق المار في فزان يصدر عن طريق طرابلس، بل وكما أسلفنا من قبل يذهب شطر منه إلى بنغازي أو إلى القاهرة، وليس كل الرقيق الواصل إلى طرابلس يأتي عن طريق مرزق، إذ يأتي جانب منه عن طريق غات - غدامس أو من تونس بعد حظر هذه التجارة في عام ١٨٤٣. تستقبل طرابلس تجارتها في ثلاثة أسواق، كان السوق الكبير أبرزها، حيث ينادى المزايدون على السلع القادمة والذاهبة إلى اقاليم السودان. وقدم لايون وصفاً لسوق الرقيق "قدر لي أن أزور سوق العبيد مراراً والمشهد لا يختلف عنه في طرابلس، وهناك مزايدون وبائعون بقدر ما في السوق من عبيد، يهرولون هنا وهناك ويتصايحون بأعلى أصواتهم..."^(cxvi). أما السوقان الآخران فيعقد

احدهما في يوم الثلاثاء خارج أسوار المدينة وكان يسمى سوق الثلاثاء ، ويعقد السوق الثاني في يوم الجمعة على بعد أربعة أميال من سوق المدينة في حدائق المنشية وهو سوق الجمعة (cxvii) . ويبدو أن السوقين كانا ملائمين تماماً لعرض وبيع الرقيق لبعدهما عن مراقبة قناصل الدول الأوروبية بعد أن أصبحت تجارة الرقيق عملاً منافياً للقانون.

وأينما ما كان البيع فإن طرابلس تستقبل وتعيد تصدير نصف أعداد الرقيق التي تجتاز الصحراء الكبرى باتجاه الشمال ، وكان النصف الآخر يذهب إلى الجزائر وتونس والمغرب بالتساوي . وجاء في تقرير وارنغتون قنصل بريطانيا العام في طرابلس في عام ١٨١٨ إلى حكومته ؛ أن مجموع ما أعيد تصديره من طرابلس إلى مختلف البلدان بلغ ١٣٠٠ عبداً ، ارتفع هذا العدد في السنوات اللاحقة إلى ٢٠٠٠ عبد على وفق ما ذكرته جمعية مكافحة تجارة الرقيق البريطانية (cxviii) . وفي ذلك ذكر كرو Crow قنصل بريطانيا العام في طرابلس في تقريره الموجه إلى كانينغو Canengao السفير البريطاني في إسطنبول بان عدد الرقيق المصدر إلى بلدان الليبانتو بلغ ١٤٧٤ في عام ١٨٤٩ ، تضاعف هذا العدد فوصل إلى ٢٧٣٣ في العام ١٨٥٠ (cxix) .

في مواني طرابلس وبنغازي وتونس والجزائر والإسكندرية (بدرجة أقل) ينتهي دور التجار المحليين وابتدئ دور التجار وربابنة السفن الأوربيين كالإيطاليين والإنكليز ولاسيما الفرنسيين ، إذ يمثل نقل الرقيق مصدر إثراء لهم ، وفي تقرير دي لانسي أنف الذكر ما يؤيد ذلك "تؤجر ثمان الى تسع سفن فرنسية لنقل عبيد سود من ميناء طرابلس إلى الشرق ، وهوما يعود على فرنسا بحوالي عشرين ألف جنيه فرنسي" (cxx) . وفي المعنى نفسه كتب فريزر القنصل البريطاني في طرابلس في الفترة نفسها "إن الريح الوحيد الذي

يمكن أن تحصل عليه سلطة مسيحية من هذه التجارة [الرقيق] هو تقديم الخدمات التي يطلبها المغاربة ، وهي تأجير السفن إلى القسطنطينية" (cxi) . وأظهرت تقارير حركة السفن من وإلى طرابلس ، أن نسبة السفن المخصصة لنقل الرقيق تصل إلى ٦/١ من مجموع السفن الخارجة من الميناء المذكور ، وبمعرفة عدد تلك السفن يمكن حساب عدد الرقيق الذين أعيد تصديرهم إلى بلدان الشرق والليبانتو ، والذي لا يقل بحال من الأحوال عن ٢٠٠٠ رأس في مطلع القرن التاسع عشر قبل أن تتحول الصحراء إلى الممر الرئيس للرقيق في العالم (cxiii) .

وأظهرت تقارير حالة السفن الفرنسية القادمة من موانئ البحر المتوسط مثل سانت تروبيز وأغد وسيوتات وسين ومرسيليا وكاسيس ومارتينيك ، وهي سجلات تكشف حركة السفن وحمولتها والوجهة التي كانت تقصدها ، أظهرت أن عدد السفن التي حملت رقيقاً وغادرت ميناء طرابلس كانت ٤٤ من مجموع ٢٤٥ سفينة ، وكانت كما يلي : ذكرت أزميز ٢٥ مرة وشيو ١٦ مرة والمورة ٦ مرات ولارتا ٦ مرات وأثينا وبتراس والإسكندرية وسالونيك وكاندي وتونس والجزائر مرة واحدة لكل منها ، ومن المرجح أن السفينة الواحدة تزور أكثر من ميناء في السفرة الواحدة (cxiii) . إلا المتعارف عليه أن أكبر عدد من الرقيق المصدر من طرابلس وموانئ الرقيق الأخرى ذهب إلى إسطنبول لبيع بأسعار مجزية (cxiv) . وتتأثر أعداد الرقيق المصدر من طرابلس بالأوضاع الأمنية والسياسية والصحية العامة في المدينة ، كخلوها من الأوبئة وعدم تعرضها للمجاعة ، وقد برر أندريه

D'Andre ازدهار التجارة الصحراوية عقب انتفاضة سيف النصر ضد الحكم القرمانلي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، بالعلاقات الطيبة بين العرب من أولاد سليمان والفرنسيين ،

والهدوء الذي أعقب تلك الانتفاضة ، وذلك بمغادرة ميناء طرابلس ٤٠ سفينة من بينها خمس لنقل الرقيق وثلاث كانت تنقل بعضاً منهم^(cxxv) .

أسعار الرقيق والآثار الاقتصادية للإتجار بهم على الأنظمة السياسية

كانت أسعار الرقيق تتحدد بفعل عوامل العرض والطلب كأي سلعة تجارية أخرى ، وكما ازداد المعروض منهم وقل الطلب عليهم انخفضت أسعارهم والعكس صحيح . وبقي الطلب على الرقيق قائماً بتوالي العصور، وكما إن ازدياد الأعداد المعروضة منهم حالة مرادفة للحروب المحلية المحدودة بين القبائل والجماعات المتناحرة في الأقاليم المصدرة لهم مع سيادة السلام بشكل أشمل وأعم وعدم اندلاع الحروب على نطاق واسع التي من شأنها تقطع سبل ورودهم ، لذا فإن استتباب الأمن على هذه الطرق شرط أساسي لازدياد المعروض منهم ، وفي ذلك ذكر جيمس ريتشاردسون " أخبرني التبو تاجر الرقيق بعزوف التجار في غدامس عن دفع أكثر من ٣٥ محبوب للرأس الواحد ، وتمسك هو بسعر أعلى بمقدار خمسة محابيب " لكثرة المعروض منهم^(cxxvi) . أما ازدياد الطلب على الرقيق حول العالم ربما كان عائداً إلى منع التجارة بالرقيق من قبل بريطانيا بما لها من سطوة، وإحكام سيطرتها على منافذ تصدير الرقيق من شواطئ أفريقيا الشرقية والغربية، وازدياد الطلب على السكر والمنتجات المدارية الأخرى القائمة بالأساس على أكتاف الرقيق في أمريكا الوسطى والجنوبية وجزر البحر الكاريبي . كانت أقيام الرقيق لاسيما في الأقاليم السودانية تغطي في الغالب ببضائع صناعية قادمة من الشمال بأسلوب المقايضة ، لذا تتأثر أقيام هؤلاء بكميات السلع المعدة للمقايضة فكلما زادت كميات هذه السلع

بفعل أساليب الإنتاج الواسع التي سادت الدول الأوروبية عقب الثورة الصناعية ، هبطت أسعارها وارتفعت في المقابل أسعار الرقيق. فضلاً عن مؤثرات أخرى مثل تكاليف النقل والإطعام والهلاكات التي قد يتعرض لها البعض منهم ، ومقادير ضرائب الدخول والخروج الواجب دفعها عند أطراف المراكز الصحراوية والضرائب الواجب دفعها للحكومات وإتاوات قطاع الطرق وحكام الأقاليم وشيوخ القبائل الذين كانوا يسبغون حمايتهم على القوافل ، كل في إقليمه أو مرابعه. وتؤثر في أسعار الرقيق أعمارهم وأجناسهم ، ذكوراً كانوا أم إناث ، ومهاراتهم وأصولهم وهكذا . وفي هذا الشأن كتب دي لاكروا Petis de Lacroix القنصل الفرنسي في طرابلس الغرب بأن العبد الذي يشتري من البورنو بثمانية قروش يساوي في فزان أربعة وعشرون قرشاً في فزان بينما يساوي سعره في طرابلس ٤٠-٦٠ قرشاً أي ١٥٠ جنيهًا فرنسيًا ، وهو ما أكدته لومير Lemaire في عام ١٧٠٥^(cxxvii) (يأخذ بالحسبان تغير قيمة العملة بمرور الزمن).

يقيض الرقيق بكل أنواع البضائع وفي أحيان كثيرة مقياساً لمستوى أسعار البضائع الأخرى. وفي إقليم البورنو يزداد الطلب على الخيول وكانت أسعارها ترتفع تبعاً لذلك . وبناءً عليه تتم مقايضة الخيول بالرقيق ، حيث يأتي التبو بالخيول من الشمال ويأتي تجار البورنو بالرقيق من الجنوب ، وبعد الاتفاق يؤوب التبو بالرقيق ويذهب تجار البورنو بالخيول ، ثم يبيع تجار التبو رقيقهم إلى تجار الساحل في غات أو في مرزق . وكان الحصان الواحد يقيض في بورنو بخمس عشرة جارية في المتوسط في حين تباع الجارية في مدن الساحل ب ٨٠-١٥٠ دولاراً^(cxxviii) . ويستبدل الرقيق بالأقمشة والملابس والأسلحة والحيوانات الحية ، وذكر لايون إن أحدهم قايض سبع يارادات

من القماش الأحمر بتسع جوار يافعات جيء بهن من بلاد الهوسا^(cxxxix) ، وإذا ما قايض تاجر الرقيق قميص الـ Samia المصنوع من الحرير المخلوط بالقطن بجارية تكون المقايضة عادلة^(cxxx) . وتقايض القطط المتوحشة الكبيرة (يستخرج من تحت أذناها عطر الزباد) بثلاثة أو أربعة أعبد للقط الواحد^(cxxxi) ، ومما يحكى عن أحد زعماء الطوارق أنه قايض جارية كانت عنده بضرب كان يؤكل من أجل فوائده الطبية^(cxxxii) ، وقد يبادل الرقيق بالبضائع الأخرى ؛ فالعباءة تعادل عبداً واحداً والسيف يعادل عبيدين^(cxxxiii) .

وكانت أسعار الإماء إطلاقاً أعلى من أسعار الرقيق الذكور بمقدار الضعف أو الضعفين لارتباطهن بالتسري الذي كان شائعاً بين الأثرياء من المسلمين، أو بالخدمة في المنازل لاسيما لأولئك القادرين على دفع أسعارهن^(cxxxiv) . وما يذكر عن محمد المكني القائد العثماني أنف الذكر انه كان متزوجاً بواحدة فحسب ، إلا إنه كان يحتفظ لنفسه بخمسين جارية ، كن يقمن على خدمته ولإشباع رغباته الجنسية ، " ويعد هذا الرقم متواضعاً عند الكلام عن سلطان فزان " ^(cxxxv) . وكان الذكور المخصيون الأعلى سعراً بين الذكور، ومن أجلهم تشتد المنافسة بين تجار الرقيق المصريين والأتراك والمغاربة والميسورين من الأقاليم السودانية، لاستخدامهم في رعاية المنازل وإدارة شؤون الحريم والقيام بأعبائهم في العائلات المسلمة^(cxxxvi) ، أو لإظهار مقدار العظمة والثراء ، فمثلاً يحكى عن سلطان البورنو إنه كان يحتفظ بمائتين مع حريمه. ومع ذلك كان التجار الأتراك أشد إقبالاً على اقتناء أحد هؤلاء ودفع مائتين أو ثلاثمائة دولار ثمناً لأحدهم لمرافقة حريمه في مدن الدولة العثمانية^(cxxxvii) .

ويبقى جمال الأمة وعمرها وما تجيد صنعه معايير للمفاضلة بينهم وبالتالي تحديد أسعارهن ، فمثلاً

ينادى على الجارية بالقول "انها تجيد التدليك والبحث عن القمل " ، وتوصف جوارى التبو بالجمال وكن يلاقين رواجاً في أسواق الرقيق إذ كن يوصفن بالوسامة والشعر المنسرح والشفاه الرقيقة والأنوف الأنيقة الصغيرة، على الرغم من بشراتهن السوداء^(cxxxviii) . وعلى العموم يفضل أولئك القادمون من بلاد الهوسا لما لهم من ملامح الذكاء والخبرات التي امتازوا بإجادتها ، وامتازت امأؤهم بخفة الروح وحسن المظهر والرشاقة وهي صفات معروفة جيداً لدى تجار الرقيق ، الذين لم يخلوا بدفع أسعار باهظة مقابل هؤلاء^(cxxxix) . وفي رسالة بعثت من غدامس إلى كانو في ربيع عام ١٨٥٦ ذكر فيها المرسل أسعار الرقيق في غدامس " وإن سألتكم عن سوم [أسعار] العبيد ٤٠٠ [محبوب] والمليح ٦٠٠ ، وسوم السلع ناقص عن عام الأول " ^(cxli) . وفي رسالة مماثلة بعثت من غدامس إلى غات في عام ١٨٦٦ فيها ذكر للأسعار " الصغيرة بعناها بتسعة وثمانين محبوب والكبيرة أخذها منا الحاج محمد جراب بمائة [محبوب] " ^(cxlii) .

وكان جلابة القاهرة يصنفون الرقيق المجلوب اليها الى ثلاث فئات على وفق أعمارهم ؛ الفئة الاولى وتشمل الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والخامسة عشرة ، ولا تتعدى أسعارهم ١٢ ريالاً أسبانياً للذكر و١٥ ريالاً أسبانياً للأمة . وتتراوح أعمار الفئة الثانية ، وهي الفئة الأعلى سعراً بين الفئات الثلاث ، بين الثانية عشرة والخامسة عشرة ، وفيها يصل السعر إلى ١٦ ريالاً للذكر و٢٥ ريالاً للأمة . أما الفئة الثالثة وهم الذين تعدت أعمارهم الخامسة عشرة ، وتتراوح أسعارهم بين ٨ و١٠ ريالات ^(cxlii) . إن حظر الرق و تجارته في الدولة العثمانية والأقاليم التابعة لها كمصر وإيالة طرابلس وتونس ، رفع أسعار الرقيق بدرجة كبيرة فبلغ سعر الأمة في إيالة طرابلس بين ٤ و٥ آلاف

قرش عثماني أي ما يعادل ١٦٠-٢٠٠ ريال ماريّا
تريزا (cxliii).

ويراعي قبل إتمام البيع أو المقايضة اشتراط
المشتري بايواء العبد أو الأمة لمدة ثلاثة أيام بلياليها
قبل إتمام الصفقة بعد دفع ربع الثمن المقترض،
لمعرفة ما إذا كان الرقيق غير مصاب بالجنون أو
الزهري أو سلس البول (تعود التبول في منامه) أو
إن يصدر شخيراً أثناء النوم ، أو ما إذا كانت الأمة
عذراء أو ثيباً أو أية عاهة غير ظاهرة أخرى ،
وربما يحجم التاجر عن الشراء إذا كان الرقيق
مصاباً بإحدى هذه العوائق ، أو أن يقلل سعره. وإذا
كانت الأمة عذراء واعتدى المشتري على عذريتها
إثناء مكوّثها عنده قبل إتمام الصفقة فإنه ملزم
الاحتفاظ بها حتى إذا كانت مصابة بعاهة غير
ظاهرة (cxliv) .

كادت التجارة الصحراوية أن تكون النشاط
الاقتصادي البشري الوحيد في طول الصحراء
وعرضها ، وكما ذكرنا من قبل إنها المورد الأساس
في إيالة طرابلس في سنوات الجذب إذ يكون
الاعتماد عليها كلياً "ومن لا يرغب التعامل بتجارة
الرقيق فإنه يتعرض للخسارة" على حد تعبير
كروازة Krause (cxlv) . وكاد النظام السياسي في
إيالة طرابلس أن يكون هبة هذه التجارة ، فلا
اقتصاد ولا سياسة ولا دفاع بدونها وهي المورد
الرئيس في الإيالة ، لا سيما في سنوات الجذب . ولا
أدل على ذلك بأفضل مما كتبه مارتن Martin
القنصل الفرنسي في طرابلس في عام ١٧٢٥ في
وصف اقتصادها " أن هذا الشعب بانس إلى الحد
الذي لولا تجارة العبيد الذين يؤتى بهم من فزان
وينقلون إلى المشرق على سفننا ، لاضطروا إلى
ترك هذه البلاد فليست لديهم أية تجارة أخرى ،
ومنذ ثلاث سنوات لم يجنوا أية محاصيل
تقريباً" (cxlvi) .

وأصبحت الحاجة أكثر مساساً لهذه التجارة
وازدادت أهميتها بعد أن فرض البريطانيون بقيادة
فري مولت Free Moul't والفرنسيون بقيادة
جورين دي لاغرافير Jurien de La Gravier
إرادتهما على يوسف باشا القرمانلي في ٨ تشرين
الأول (أكتوبر) ١٨١٨ بإيقاف القرصنة واسترقاق
المسيحيين في البحر المتوسط . وكانت موافقته
مشروطة بأن هذا الإملاء لا يشمل الرقيق القادم من
الأقاليم السودانية ، الذي كان على وفق اعتقاده
كفياً بتعويضه عن الخسائر التي تلحق به من جراء
إيقاف القرصنة (cxlvii) . وإذا كان الأمر بهذا الشكل
فإن جل ما يفرض على المدن والمراكز
الصحراوية من ضرائب وإتاوات هو من فوائد
هذه التجارة ، وليس فيها نخيل أو زراعات ليتحمل
أبنائها دفع ٦ آلاف محبوب سنوياً ، وهو مبلغ
ضخم بمعايير القرن التاسع عشر ، كان مثار
شكوى الغدامسيين الدائم من فداحة ما وقع عليهم.
في حين اشتهر طوارق غات الموازون لهم بثرانهم
ونشاطهم التجاري مع الأقاليم السودانية ، لانهم لا
يدفعون ضريبة من فيض تجارتهم لأحد ، بل على
العكس من ذلك كانوا يتقاضون ريالين عن كل
رقيق يدخل غات من ضمنها حصة كلوي وأخنوخ
أحد أكبر زعماء الطوارق على الإطلاق (cxlviii) .
وكان البريطانيون على اعتقاد ان تجارة الرقيق
بالغة الأهمية للمؤسسات الاقتصادية والسياسية
والاجتماعية في الدولة العثمانية ، لذا فإن تصفية
هذه التجارة ستؤدي حتماً إلى تعثر الاقتصاد
العثماني ، في وقت كانت فيه بريطانيا حريصة
على سلامة هذه الدولة وبقائها قائمة أمام أطماع
الدول الأخرى . ثم أن الجهاز الإداري العثماني
غير مهياً لتصفية هذه التجارة ، ففي تقريره إلى
وزارة الخارجية البريطانية في تشرين الثاني
(نوفمبر) ١٨٤٧ ، أكد قنصل بريطانيا العام في
طرابلس أن تجارة الرقيق في الإيالة لا يمكن

مكافحتها مادام الولاية والشخصيات الرسمية يشتغلون بها ويحققون من ورائها مكاسب طائلة (cxlix). في ذلك يبدو أن البريطانيين كانوا على حق ، إذ تصرف الولاية والباشوات الأتراك في المدن الصحراوية النائية بأنها ضياع خاصة بهم وهي مصادرهم لجمع الأموال وحسب ، وكانوا يفرضون على السكان ما يشيع جشعهم من الفروض والإتاوات المالية دون رقيب أو وازع من أخلاق ، لاسيما في العهد العثماني الثاني ، وفيه يقارن أهل غدامس بين المبالغ الضخمة التي كانت تفرض عليهم ، مع ما كان يفرضه عليهم يوسف القرمانلي رغم جشعه واستهتاره ، وأخيراً وصل أمر الباشا (والي طرابلس) إنه بإمكانه تخفيض الإتاوة المفروضة على السكان شريطة أن يكون الدفع فوراً (cl).

كان حكام الأقاليم والمدن في طول الصحراء وعرضها يتقاضون فضلاً عن الهبات والهدايا غير المحددة ، فروض وضرائب يحددونها بأنفسهم على التجار ومن بينهم تجار الرقيق . وكان حاكم فزان يتقاضى دولارين عن كل رقيق صغيراً كان أم كبيراً بمجرد أن تطأ قدمه أرض فزان ، ويتقاضى دولاراً ونصفاً أخرى عند إتمام البيع ، ويستوفي فضلاً عن ذلك محبوباً واحداً ضريبة تصدير عن كل رأس يخرج من فزان على حد شهادة الرحالة الألمانى رالف الذي كان موجوداً في مرزق في عام ١٨٥٦ (cli). وله ربع عائد الغزوات السنوية التي يشنها رعاياه على أقاليم (بر العبيد)، وله وحده حق في بيع وشراء الخيول لاسيما تلك التي تدخل في مبادلة الرقيق . ولا يدفع لباشا طرابلس أكثر من الخراج السنوي الذي لا يتعدى 15 ألف دولار ، المبلغ الذي كان مثار نزاع دائم بين حكام فزان وباشوات طرابلس . الذين ربما ساءهم كثيراً أن لا تدخل أموال أخرى مرتبطة بالتجارة بالخراج السنوي كأن يموت أحدهم دون أن يترك وارثاً أو

أن يحكم عليه بالموت ويصادر ماله لصالح الحاكم أو تلك الغرامات التي تفرض على الناس عن الجثث الميتة خنقاً الملقاة في الشوارع المسجلة ضد مجهول وما أكثرها (الخنق هو أسلوب الاغتيال العثماني)، لذا يلزم الحاكم العثماني أهل المكان الذي ضبطت فيه الجثة بدفع مبلغ ٢٠٠٠ دولاراً غرامة (clii).

وغالباً ما يتم تسوية الأمر بين الطرفين بأن يقوم الحاكم بتقديم ترضية مالية ، ومثال ذلك عندما بعث محمد المكني حاكم فزان أبا بكر بوخلوم إلى الباشا في طرابلس في عام ١٨١٩ لتسوية الخلاف معه عارضاً عليه أن يبقى في منصبه لثلاث أخرى مقابل أن يدفع له 80 ألف دولار، وهو مبلغ لا يوازيه شيء سوى فرح المكني بنجاح المهمة (cliii). ليس هذا فحسب بل كان عليه أن يدفع 13 ألف دولار أخرى عن ضريبة بيع ١٣٠٠ عبد المستحقة عليه في عام ١٨١٨ فقط (cliv). ولما تولى مكانه مصطفى الأحمر على فزان ونواحيها لثلاث سنين أخرى كان ملزماً بدفع 90 ألف ريال دورو (clv)(clvi). وكان الشيخ عبد الجليل سيف النصر على استعداد أن يدفع مبلغ 25 ألف دولار في عام ١٨٤٣ والإعتراف الضمني بسلطة الباشا ، مقابل أن يعترف به الأخير حاكماً لفزان وأن يبقى الحكم في عائلته (clvii).

والسؤال الذي تجدر الإجابة عليه ، كيف يمكن لهؤلاء تسديد هذه المبالغ الضخمة دون الانغماس في هذه التجارة المعرة؟، هل يمكن للمكني تسديد هذه المبالغ دون شن الغزوات على (بر العبيد)؟ أو أن يقوم رجاله بالمضاربة في سوق الرقيق ورفع أسعارهم إلى المستوى الذي يرضي التجار، فإذا بيع العبيد يحصلون عندها على الربع المقرر لسيدهم ، إذا لم يتم البيع فإن التاجر نفسه يعد مشترياً وعليه أن يدفع الربع المخصص للحاكم من حر ماله ، ويقوم الكتبة بتسجيل أسماء العبيد وأسم التاجر ،

وتحديد أسعارهم وما يتحتم على التاجر دفعه^(clviii).
وتصل ضريبة البيع التي يجب على التاجر دفعها
إلى الثلث أو إلى النصف في بعض الأحيان وعندما
يدفع ٩-١٠ دولارات عن كل رأس يباع ب ٢٠
دولار ، فهو أمر مثير للاستغراب . أن كل ما يدفع
بالرقيق زيادة عن أسعار شرائهم الأصلية يذهب
إلى جيوب الحكومة العثمانية إلا النزر اليسير الذي
يعد ربحاً للعملية التجارية^(clix). الأمر الذي دفع
بحكومة الجزائر الفرنسية إلى استثمار التذمر الناجم
عن هذه السياسة الضريبية إلى الإعلان إلى إعفاء
التجارة السودانية المارة في واحات الجزائر
الجنوبية من الفروض الضريبية في إطار حملتها
الرامية إلى تحويل طرق التجارة الصحراوية إلى
الجزائر ، وذلك ما دفع حاكم فزان العثماني بإعلان
إعفاء التجار من ضريبة المرور ، إذا ما واضبوا
على سبر طريق فزان طرابلس^(clx).

في أربعينات القرن التاسع عشر نظمت الدولة
العثمانية الضرائب ومنها الضرائب المفروضة
على التجارة الصحراوية. وفي مظلمة مقدمة من
عدد من تجار الرقيق إلى والي طرابلس العثماني
يشكون فيها فداحة الضرائب المفروضة عليهم ، إذ
كان عليهم في السابق دفع ضريبة قدرها ٩% من
قيمة العبد، ويدفع المشتري ٣% من قيمة الشراء
إذا أراد الذهاب بعبده إلى مديلي أو الأناضول أو
الليبانتي ، على أن يزود التاجر بإيصال دفع ضريبة
التصدير هذه، وإلا فإنه معرض لدفع الضريبة في
تلك البلدان بمقدار ٨٠ قرش عن الرأس الواحد.
ويعفى التاجر من ضريبة الشراء في طرابلس إذا
كان قاصداً إسطنبول وأزمير ليدفعها هناك بواقع
٩٠ قرشاً إسطنبولياً في إسطنبول ، و ١٠٨ قروش
نعتية في أزمير ، حتى لا تحرم العاصمة أو أزمير
من عوائد هذه التجارة البغيضة . إلا إن الحال تغير
في عام ١٨٨٤٢ استناداً إلى هذه الوثيقة وصار
على تاجر الرقيق دفع ٩ محابيب عند الشراء و ٣

عند التصدير ، إلا إنه لا يعطى إيصالاً بدفع
الضريبة مما يجعله عرضة لدفعها مرة أخرى في
إسطنبول أو أزمير أو مديلي أو في دورازو وعموم
بلاد الليبانتي^(clxi).

إن تعدد المراكز التي كان يتحتم على تاجر الرقيق
دفع الرسوم والضرائب ، أدى إلى ارتفاع أسعار
الرقيق بدرجة كبيرة . شأنهم في ذلك في كل
المراكز الصحراوية ، فمثلاً يدفع تاجر الرقيق القادم
إلى القاهرة مع قافلة سنار ٤ أنصاف فضة^(clxii) في
أسنا و ١٢ أخرى في جمرك المنيا و ١٠ في بولاق .
وتعد هذه التكاليف زهيدة إذا ما قورنت بما يدفعه
تاجر الرقيق القادم إلى القاهرة على درب الأربعين
، وهي: أولاً ضريبة الخبير ومقدارها ٤٥ نصف
فضة على العبد و ٩ أنصاف عند الخارجة باسم
ضريبة الكاشف ٤٨٠ نصف فضة ضريبة جمرك
عند أسبوط ، و ١٢٠ للعبد الذكر و ١٠٠ للإمة في
مصر القديمة. ويبدو أن الحكومة المصرية أرادت
الاستفادة إلى أقصى حد من الأعداد الكبيرة القادمة
عن هذا الطريق بزيادة الضرائب إلى هذا الحد ،
فضلاً عما يدفعه تجار الرقيق من رسوم للملتزمين
في وكالات الجلالة مقابل تزويد العبد المباع وثائق
إثبات شخصية^(clxiii) . وربما كان التجار يتحملون
الفروض نفسها إذا قدموا برقيقهم من فزان من
اتجاه الغرب عن طريق باب زويلة^(clxiv).

إلا أن الأنكى من كل ذلك أن الحكومات تعاملت مع
الرقيق بأنهم بضائع وحسب ، يمكن أن يحلوا مكان
النقود في الإيفاء بالديون أو الإتاوات . ففي الاتفاق
الذي أبرمه مرابطو فزان مع الحكومة العثمانية في
عام ١٦٢٦ بأن يدفعوا إتاوة لها بمقدار ٤ آلاف
مثقال (٢٠ ألف غرام) من الذهب على أن يدفع
نصفه رقيقاً^(clxv). ولم ينته اتخاذ الرقيق وحدة قياس
لما يفرض على الأقاليم بحلول القرن التاسع عشر ،
ففي عام ١٨١٥ أباح يوسف القرماني لابنه أحمد
باستحصال الإتاوة المفروضة على أهل نالوت بعد

أن تمكن الأخير من قمع انتفاضتهم ، عبيداً بعد أن عجز هؤلاء عن دفعها نقوداً أو أمتعة (clxvi) . وفي حالة مماثلة طلب قائمقام فزان من والي طرابلس الإذن باستيفاء ما فرض على الأهالي من ضرائب رقيقاً وحنطة وشعيراً بعد تقريب أسعارها إلى العملة المحلية ، وأضاف القائمقام في طلبه ما إذا كان بالإمكان استبقاء القمح والشعير لتموين العساكر وإرسال الرقيق إلى طرابلس ، وذكر أنه بالفعل أرسل إلى الأفضية لموافاته بما لديهم من رقيق (clxvii) . وعلى أية حال لم يعرف عن مرزق بأن بها فيض من القمح أو الشعير يمكن أن يسدد بهما فروض الدولة وإنما المقصود هنا الرقيق السلعة الأكثر رواجاً في الصحراء .

الخاتمة

يتضح مما تقدم إن الرقيق هم البند الأهم بين السلع في تجارة القوافل الصحراوية التي كان ينقل فيها أعداد كبيرة من هؤلاء من أقاليم جنوب الصحراء إلى مدن الشمال عبر رحلات طويلة ومضنية على شبكة من الطرق الصحراوية التي ، ارتبطت بهذه التجارة ارتباطاً جديلاً منذ أقدم العصور ، وكما إنه لم يكن هناك أحد فوق مستوى الاسترقاق على مساحة الصحراء الكبرى وجنوبها ، لم يترفع عن ممارستها أو الاستفادة من عوائدها أحد في الأقاليم التي كانت تبلغها ، إذ شاركت فيها كل الأعراق البشرية التي سكنت أو ارتبطت مصالحها الاقتصادية بالمنطقة دون استثناء ، إلا إنه من غير المنطقي أن تتحمل جماعة بشرية بعينها معرتها أو تبعاتها الأخلاقية . واستمرت إلى القرن التاسع عشر وهو القرن الأخير الذي شهدت فيه هذه التجارة ازدهاراً غير مسبوق فكانت بمثابة الصخرة الأخيرة قبل الاحتضار والموت في مطلع القرن اللاحق . ومن المهم أن نذكر إن متابعة بريطانيا للقائمين عليها لم تكن لأغراض إنسانية

بحثة بل كان ذلك لضرورات تطور المجتمع البريطاني نفسه الذي لم يعد بحاجة لفوائد هذه التجارة ، ورأى ساسة ذلك المجتمع أن بقاء الإنسان الأفريقي في أرضه أكثر فائدة للإمبريالية البريطانية من نقله إلى أماكن أخرى ، في حين كان إلغائها ضربة عنيفة لكل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة دون استثناء ، لاسيما للمؤسسات العثمانية المماثلة ، بنفس الدرجة من الشدة لتلك التي تعرضت لها المؤسسات الأمريكية التي كانت تعتمد اعتماداً كلياً على العمل الذي يقدمه الرقيق قبل حظر جلبهم .

الهوامش

clxviii

(أ) القصص ، ٥ .

(ب) البلد ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

(ج) النساء ، ٩٢ .

(د) الأحزاب ، ٣٨ ، ٣٧ .

(هـ) البقرة ، ١٧٧ .

(و) Kemal H. Karpat, *The Ottoman Empire and Its Place in World History*, (Leiden, 1974), p.25.

(ز) كانت الأغلبية الساحقة من أمهات الخلفاء والسلطين وكبار قادة الجيوش الإسلامية من الإماء البيضات والسوداوات على مر العصور .

(ح) عن تجارة الرقيق الغابرة ينظر: B.G.Martin, Kanem , *Bornnu and the Fazzan, Note on the Political History of Trade Route* , The Journal of African History , Vol. X, No.1,2,3,&4, (Cambridge, 1969 p.15-

27 ; T. Waltz, *Trade*

لبريطاني العام في طرابلس ، ابتداءً من آذار
(مارس) ١٨٤٣ ولمدة اثني عشر عاماً، وغادرها
بسبب تقدمه في السن، وهو متهم بمزاولة تجارة
الرقيق .

A.Adu Boahen, *op.cit.*, p. 170. (xvi)

(xvii) جيمس ريتشاردسون ، المصدر السابق
Ibid., p.127. ص٣٣٣؛

R.A.Adeleye, *Power and* (xviii)
Diplomacy in North Nigeria, (London,
1971)p.170.

(xix) عزيز بطران ، الثورات الإسلامية في أفريقيا
الغربية في القرن التاسع عشر، ج. ف. آجي آداي)
المشرف) ، تاريخ أفريقيا العام في القرن التاسع
عشر حتى ثمانينياته ، المجلد السادس ، عن
منظمة اليونسكو، (بيروت، ١٩٩٧) ص ٦١٩ .
(xx) جيمس ريتشاردسون ، المصدر السابق ، ص
٣٢٤، ٣٢٨، ٣٤٢

(xxi) جون لويس يوركهاردت، رحلات يوركهاردت
في بلاد السودان والنوبة ، ترجمة فؤاد أندراوس
(القاهرة، ١٩٤٥)، ص ٢٥٢ ؛ ينظر كذلك:
Marion Johnson , *op. cit.*, p. 98.

(xxii) نقلا عن جيمس ريتشاردسون ، المصدر
السابق ، ص ١٩٣.

(xxiii) محمد بن عثمان الحشائشي ، المصدر السابق
ص ٢١٧؛

Between Egypt and BiladAs-Sudan 1700-1820, (Cairo, 1978), p.4-10

(ix) جيمس ريتشاردسون ، ترحال في الصحراء
، ترجمة الهادي ابو لقمة ، (جامعة قار يونس،
بنغازي، ١٩٩٣) ص ٢٥٢؛

A.Adu Boahen, *Britain, the Sahara
and Western Sudan 1788-1861*, (Oxford, 1964) p.127

(x) عمر علي بن اسماعيل ، انهيار حكم الاسرة
القرمانلية في ليبيا ١٧٩٥-١٨٣٥ (طرابلس، ١٩٦٧)
ص ١٨٦-١٨٧ ؛

Marion Johnson, *Calico* (xi)
*Caravans ,The Tripoli-Kano Trade
After 1880*, The Journal of African
History,
(Cambridge, 1976), Vol. XVII, No. I, p. 98.

(xii) . *a'Tripoly*, 8 Novembre 1686,
Me'moire pour France, AEB¹ 1088
Monsieur Delagny, *Directeur du
Commerce*

(xiii) محمد بن عثمان الحشائشي التونسي،
رحلة الحشائشي الى طرابلس وبلاد الطوارق
(تونس، ١٩٨٨) ص ٢١٧ ؛ A.G.Hopkins ,
An Economic History of West Africa ,
(London , 1973), p.81-82, 131; N.
Levtzion , *Ancient Ghana and
Mali*, (London, 1980), 174.

(xiv) نقلا عن جيمس ريتشاردسون ، المصدر
السابق ، ص ٣٣١، ٤٠٣.

(xv) غاغليو في اليهودي الأصل والمولود في مدينة
فيوم الابطالية عين في مرزق كنائب عن المقيم

N.Levtion op.cit.,p., p.174.

(^{xxiv})

Me'moire pour Monsieur, Delagny
, Tripoly, 8 Novembre 1686, AE B¹
1088.

(^{xxv}) س.باير، الصحراء الكبرى في القرن التاسع
عشر، ج.ف.ادي جاي، المرجع السابق
ص. ٦٠٠-٦٠٤.

Aberdeen to Barell (^{xxvi})

Dec.23,184,.F.O.141/10 Account of
Slaving Expedition made by the
Egyptians Troops

ينظر كذلك :
زاهر رياض مصر وأفريقيا، (القاهرة
under Ahmed Pasha in ١٣٦٦،
1843;

(^{xxvii}) دبليو.بوفيل، تجارة الذهب وسكان المغرب
الكبير، ترجمة الهادي ابو لقمة ومحمد
عزيز، (بنغازي، ١٩٨٨)، ص. ٤٠١.

(^{xxviii}) جون لايون، من طرابلس إلى فزان في
سنوات ١٨١٨-١٨٢٠، ترجمة مصطفى جودة
(تونس، ١٩٦٧)، ص. ١٩٠-١٩٤ .

(^{xxix}) المصدر نفسه، ص. ١٩٨.

(^{xxx}) وهي غزوات صيد الرقيق ومفردها رزية .

(^{xxxi}) المصدر نفسه، ص ٩٨-٩٩؛ أحمد النائب
الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس
الغرب، (طرابلس، د.ت.) ص. ٣٢٤ .

(^{xxxii}) جون لايون، ص. ٩٨-٩٩؛ كولا فوليان، ليبيا
أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة عبد القادر
المحيشي (طرابلس، ١٩٨٨)، ص. ١٢١.

(^{xxxiii}) ملف محمد بن عمر بن يحيى، يناير
١٩٢٨، الوثائق العربية، مركز جهاد الليبيين،
طرابلس.

(^{xxxiv}) ف.ب.لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية
الحديث، ترجمة عفيفة البستاني
(موسكو، ١٩٧١)، ص. ١١٦.

(^{xxxv}) جارس مري، صفحة من تاريخ محمد علي
، ترجمة طه السباعي، (القاهرة، ١٣٢٧)، ص. ٢٩.

(^{xxxvi}) ص ١٥٣، دفتر ١٠، معية تركي، ترجمة
الكاتبة، رقم ١٧، ١٨ محرم، ١٢٣٧؛ ينظر
كذلك عبد الرحمن الرافعي، مصر والسودان في
أوائل عهد الاحتلال، (القاهرة، ١٩٦٦)،
ص. ١٠٨.

(^{xxxvii}) أحمد النائب الأنصاري، المصدر السابق،
ص ٣٤٤.

(^{xxxviii}) المحبوب عملة كانت سائدة في إيالة
طرابلس وفزان بقيمة ٢٥.٢٠ غرشاً عثمانياً
ويساوي ٣,٢٠ ماركاً ألمانيا .

(^{xxxix}) وثيقة رقم ١٩٦٨، ملف علي عشقر، دار
المحفوظات التاريخية، طرابلس .

(^{xl}) رسالة الوالي محمد أمين باشا إلى قائمقام فزان
٢٨ شوال ١٢٥٨ هجرية (١٨٤٣) وثيقة
رقم ٢٣١٢، ملف عبد الجليل سيف النصر، دار
المحفوظات التاريخية، طرابلس .

(^{xli}) جيمس ريتشاردسون، المصدر السابق،
ص. ٣٧٨.

(^{xlii}) أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح الاسلامي حتى
١٩١١، ترجمة خليفة التليسي، (طرابلس، ١٩٩١)،
ص. ٤٤٠-٤٤١.

(^{xliii}) العقيد جورج وارنغتون المعين قنصلاً عاماً
للحكومة البريطانية في طرابلس في عام
١٨١٤ المعادي جداً لتجارة الرقيق وللمصالح
الفرنسية، بقي يمكك بخيوط السياسة في هذا
الطرف من الدولة العثمانية لمدة تربو على الثلاثين
عاماً، فضلاً عن كونه ممثلاً لمصالح بعض الدول
الآخري.

(xlv) ن.أ.بروشين ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث من منتصف القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين ، ترجمة عماد غانم ، (طرابلس ، ١٩٩١)، ص ٣٠٥-٣٠٦.

(xlvi) حمامة خلفان غيث، التأثيرات العمانية في زنجبار ،رسالة ماجستير مقدمة الى معهد الدراسات الأفريقية، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨، ص ١٠٧ ، (غير منشورة).

(xlvii) دليو. بوفيل ، المرجع السابق، ص ٣٩٩.

(xlviii) عزيز البطران ، المرجع السابق، ص ٦١٩؛ شعبان سنقو، وجهات نظر التبشير المسيحي ، (بغداد، ١٩٨٥)، ص ٧.

(xlix) هو محمد بن علي السنوسي المستغامي الجزائري الحسني مؤسس الحركة السنوسية في برقة ، توفي في الجغبوب وفيها دفن .

(li) محمد بن عثمان الحشائشي التونسي ، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب ، تحقيق علي مصطفى المصراي، (بيروت، ١٩٦٥)، ١٨٥ .

(lii) الهكتار يعادل ١٠ آلاف متر مربع .

(lii) Evans- Brichard, *The Sanusi of Cyrenaica*, (Oxford, 1949), p. 77-79, 82, 97.

(liii) جون لا يون ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

(liii) Sudan Intelligence Report (Cairint) 2\15\125, *Cairo, Senussism History* , p.5 ; Cairint2/15/128, January 14 1906.

(liv) مذكرات أنور باشا في طرابلس الغرب ، ترجمة عبد المولى صالح الحرير (طرابلس ١٩٧٩) ص ٩٩.

(lv) هو ثائر من أصل سوداني أسس إمبراطورية واسعة في كانم وبنو (تشاد) في بضع سنين وقضى الفرنسيون على إمبراطوريته وقتلوه في ١٩٠٠.

(lvi) No.33Appendix, Cairint.; Mr. Jago No.2Africa, 10 April 1889, F.O.1 Sudan Intelligence Egypt, () 01/84. Hereafter

(lvii) جون لا يون ، المصدر السابق، ص ٢١٠.

(lviii) حسن الفقيه حسن ، اليوميات الليبية ، ط ٢، ج ١، (طرابلس ، ٢٠٠١) ، اليومية رقم ٣٦٥، ص ٢٨٠ .

(lix) عماد الدين غانم (مترجم ومحرر) ، رحلة عبر أفريقيا ، مشاهدات الرحالة الألماني رالف، في طرابلس وبنو وخليج غينيا، (طرابلس ، ١٩٩٦)، ص ٢٨٧ .

(lx) Consular Report (Tripoli), 1897, F.O. Annual Series, Diplomatic and Consular, 2125 , p.16 .

(lxi) رسالة شخصية من غدامس إلى غات في ٢٤ ربيع الثاني ١٣١١ هـ (١٨٩٣م) ، الوثيقة رقم ٨٠، مجموعة بشير قاسم يوشع ، "وثائق غدامس التجارية التاريخية الاجتماعية ، الجزء الثاني ، (طرابلس ، ١٩٩٥) ، ص ٢٠٩ .

(lxii) حمامة خلفان الغيث ، المرجع السابق، ص ١٠٧ .

(lxiii) D' Andre ,Memoire Joint a la Lettre u 10 Aout 1782 ,AE B¹ 1108,T20.

(lxiv) Memorandum by The Governor General, Cairo, F.O.

,London,(Annual Report –Governor General) 1906 .

(Annual Report–Governor General), (lxv) 1908, p.137.

(lxvi)

T.

Waltz, *op. cit.*, p.37–40.

(lxvii) ب.س. جبرار، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الأول، الزراعة والصناعات والحرف والتجارة، وصف مصر، الترجمة الكاملة، ترجمة زهير الشايب، (القاهرة، ١٩٧٨)، ص ١٦٣–١٧٣ .

(lxviii) س. باير، المرجع السابق، ص ٦٠٠.

T. Waltz, *op. cit.*, p. 37–39. (lxix)

(lxiii) نقلاً عن ن.أ. بروشين، المرجع السابق، ص ٣١٦.

(lxiv) الصحراء الكبرى، مكتبة الفرجاني (طرابلس، ١٩٧٦)، ١٥٦؛ جون لا يون، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(lxv) دبليو. بوفيل، المرجع السابق، ص ٣٩٨.

(lxvi) ن.أ. بروشين، المرجع السابق، ٣٠٤–٣٠٥.

؛

A.Adu Boahen, *op.cit.*, p.151 .

(lxvii) ن.أ. بروشين، المرجع نفسه، ص ٣١٦.

(lxviii) عبد الرحمن تشايتشي، المرجع السابق

ص ٥٦– 103, *op. cit.*, A.Adu Boahen ,
131 ; C. W. Newbary ,*North African in TradeNineteenth Century*, No. 1, 2, 3, The Journal of African History,(Cambridge,1969),p.235–236.

A. Adu Bohen ,*op.cit.*, p. 111 (lxix)

.

(lxxx) G.B. Martin ,*op. cit.*, p.18 ;E.R. Toledano, *The Ottoman Slave Trade and is Suppression 1840–1890*, (Princeton, 1982) p. p. 49.

(lxxxi) استحققت مرزق هذا اللقب، ربما لما فيها بعض من نساء (.....) اللواتي كن أكثر حرية وانفتاحاً وقدرة على تقديم المتعة وقلل التزاماً.

(lxx) ن.أ. بروشين، المرجع السابق، ص ٣٠٥؛ انظر كذلك : فرانثيسكو روفيري، عرض للوقائع التاريخية البرقاوية ١٥٥١– ١٩١١،

ترجمة ابراهيم احمد المهدي (بنغازي، ٢٠٠٣)، ص ٢٢٣٧.

(lxxi) عبد الرحمن تشايتشي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة على عزازي (طرابلس، ١٩٨٢)، ص ٥٦ .

(lxxii) فرانثيسكو غورو، ليبيا في العهد العثماني، ترجمة خليفة التليسي، (طرابلس، ١٩٧١) ص ١٢٥؛

A. Adu Boahen, *op. cit.*, 132–159 ; CharlisW. Farlong , *The Gate Way to Sahara*,(New York,1914),p.203).

Quoted in Marion Johnson, *op*
.cit., p.108.

E.R. Toledano ,*op .ct.*, p. 84- (xcviii)
90 .

(xcix) وثيقة رقم ٢١، في احمد سعيد فيتوري ، ليبيا
وتجارة القوافل (طرابلس، ١٩٧٢)، ص ٥٥.
(c) جيمس ريتشاردسون ، المصدر السابق
ص ٤٩٩.

(ci) Charlis W. Furlong, *op .cit.*, p. 203 .

(cii) Quoted in Marion Johnson
,*op.cit.*,p. 108 .

(ciii) عمر علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص
١٧٨.

(civ) From sir P. Francis, Judge
& Consul General to Lord
Clarendon, Cairo, Dec. 1, 1869, F.

O.84/1305, Foreign
Files at . ٢٥٢ . يوكهارت ، المرجع السابق ، ص
the Public Record Office (London) Slave
Trade 84/130

(cv) T. Waltz ,*op.* ، ص ٢٥٣ ؛
ct., p. 66.

(cvi) إستيف ، النظام المالي والإداري في مصر
العثمانية ، وصف مصر الترجمة الكاملة، ترجمة
زهير الشايب ، ج ٥، (القاهرة، ١٩٧٨) ، ص ٢٠٢

ينظر: فرانثيسكو غورو ، المرجع السابق
ص ١٢١.

(lxxxii) Me'moire pour Monsieur
Delagny , Tripoly, 8 Novembre 1686, AE
B¹ 1088; De Lancy, Rapport, Tripoly
No.8, 20 Mars 1766, AE B¹ 1100.

(lxxxiii) جون لايون ، المصدر السابق ، ص ٩٠،
١٩٧.

(lxxxiv) جيمس ريتشاردسون ، المصدر السابق ،
ص ٦٨.

(lxxxv) المصدر نفسه ، ص ١٩٠.

(lxxxvi) المصدر نفسه ، ص ٣٣٨ ، ٤٣٧ .

(lxxxvii) المصدر نفسه ، ص ٣٢٠ ، ٣٥٥ ، ٤٤٢ .

(lxxxviii) المصدر نفسه ، ص ٤٥٣ ، ٥٤١ .

(lxxxix) ن.أ. بروشين ، المرجع السابق ، ص ٣٠٩-
٣١٠.

(xc) جيمس ريتشاردسون ، المصدر السابق ،
ص ٢١١ ، ٣٠٢.

(xci) المصدر نفسه ، ص ٣٨٣.

(xcii) نقلاً عن س باير، المرجع السابق ، ص ٦٠١.

(xciii) جون لايون ، المصدر السابق ، ص

(xciv) ن.أ. بروشين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤

(xcv) نقلاً عن كولا فولايان ، المرجع السابق ، ١١٩.

(xcvi) E.R. Toledano ,*op. ct.*, p.82 -83 .

(xcvii)

(

(cxv) جيمس ريتشاردسون ، المصدر السابق
ص ٥١٨ وما بعدها .

(cxvi) جون لا يون ، المصدر السابق ، ص ١٩٨

(cxvii) عمر علي بن إسماعيل ، المرجع السابق
ص ١٨٥ ؛ أحمد سعيد فيتوري ، المرجع السابق
ص ١٢ .

(cxviii) كولا فولايان ، المرجع السابق ، ص ١١٩ -
١٢٠ .

(cxix) ن. أ. بروشين ، المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .
(cxx)

DeLancy Commercede Tripoly, .

No.8,20 Mars1766,AE B¹ 1100

(cxxi) Fraser,someAcount of the

Trade Carried on pay Tripoline Moors
to the Inland Parts of Africa,
Portsmouth,

24August1767,F.O. 76\2,F.166-176.

(cxxii)

Martin ,E'tats des Batiments

Francais,Tripoly,dep. 24 Juin 1724,AE

B¹ 1092 .

(cxxiii) جان كلود زليتر ، المرجع السابق
ص ٣٥٣-٣٥٢ .

(cxxiv) جيمس ريتشاردسون ، المصدر السابق
ص ١٦١ .
(cxxv)

D'Andre,Tripoly,4Octobre1784,Etat
des Batiments Francais et
Corsaires,Juillet aout,Sept., AE B¹
1110 ; D'Anre,Trip.1785, Etat des
Batiments Francais,AE B¹ 1111.

Ibid., p.131, 171 .

؛

(cvii) انظر الصفحة ٧ من هذا البحث .

(cviii) كوستانزيو برنيا ، مدينة طرابلس ١٥١٠ -
١٨٥٠ ، ترجمة خليفة التليسي ، (مصراتة، ١٩٨٥)،
ص ١٩٨ ؛

E.R.Toledano, *op.ct.*, p.49.

(cix)

Fraser

,*Some Account of Trade Carried on by
Tripoli Moors to the Inland Part
ofAfrica* , Portsmouth, 24August ,
1767,F.O. 76/2 ,F.166-176.

(cx) خليفة محمد التليسي ، حكاية مدينة :طرابلس
لدى الرحالة العرب والأجانب ، (طرابلس _ تونس
، ١٩٨٥)، ص ١٧١ .

(cxii) ريتشارد توللي ، عشر سنوات في بلاط
طرابلس ، ترجمة عمر الديراوي أبوحجلة ، (طرابلس
، د.ت.)، ص ١٠٣-١٠٤ .
(cxiii)

De Lancey ,Tripoly ,No.8,20 Mars .
1766 ,AE B¹ 1100

(cxiii)

Vallie're ,Tripoly ,9Fe'vrier 1756, AE
B¹ 1098.

(cxiv) مصطفى عبد الله بعيو ، دراسات في التاريخ
اللوبي ، (الإسكندرية ، ١٩٥٣)، ص ١٧٦ .

(cxli) رسالة من غدامس الى غات في ٢٢ رجب
١٢٩٤ هجرية ١٨٧٧، الوثيقة رقم ٢٤ في المصدر
نفسه، ص ٨٢.

(cxlii) جون لويس يوركهاردت ، المرجع السابق
ص ٢٥٢.

(cxliii) E.R. Toledano , *op .ct.*, p. 69.

(cxliv) عمر علي بن اسماعيل ، المرجع السابق
ص ١٩٦ .

(cxlv) نقلاً عن نجمي رجب ضياف ، مدينة غات
وتجارة القوافل الصحراوية في القرن التاسع
عشر، (طرابلس، ١٩٩٩) ص ٢١٥.
(cxlvi)

De Martin Ropport,
Tripoly, 30 Mars 1725, AE B¹ 1092.

(cxlvii) كوستا نزيورنيا، المرجع السابق ، ص ٢٥٩.
(cxlviii) جون لا يون المصدر السابق ، ص ٨٦؛ نجمي
رجب ضياف ، المرجع السابق ، ص ١٨٥.

(cxlix) ن.أ. بروشين ، المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .
(cl) جيمس ريتشاردسون ، المصدر السابق
ص ١٥٤.

(cli) اتوري روسي ، المرجع السابق ، ص ٤٥٠.
(clii) جون لا يون، المصدر السابق ، ١٤٧-١٤٨،
٢١٣؛ اتوري روسي، المرجع السابق، ص ٤٥٠؛
مصطفى عبد الله بعيو، المرجع السابق، ص ١٨٤.
(cliii) جون لا يون ، المصدر نفسه ، ص ١٩٨-
١٩٩.

(cliv) كولا فولايان ، المرجع السابق ، ص ١٢١.

(clv) ريال دورو عملة اسبانية تعادل ٢٢-٢٥
قرشاً عثمانياً باختلاف الأزمنة .

(clvi) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، اليومية
رقم ٣٦٦، ص ٢٨١.

cxixvi جيمس ريتشاردسون ، المصدر السابق ، ص
١٩٢ ، ٣٣٩ .
(cxixvii)

Rapport
Lomair
Tripoly, 8 Mars 1705, AE B¹ 1089 .

(cxixviii) جون لا يون ، المصدر السابق ، ص ٩١،
١١٩؛ مصطفى بعيو ، المرجع السابق ، ص ١٨٦.
(cxixix) جون لا يون ، المصدر نفسه ، ص ١١٩
؛ مصطفى بعيو ، المرجع نفسه، ص ١٨٦.

(cxxx) جون لا يون، المصدر نفسه، ص ١٢٣.
(cxxxix) عمر علي بن اسماعيل ، المرجع السابق ،
ص ١٨٦-١٨٧.

(cxxxii) جيمس ريتشاردسون ، المصدر السابق
ص ١٥٨.

(cxxxiii) المصدر نفسه ، ص ٤١٠، ٣٦٠.
(cxxxiv)

Report
Consular
Series, Tripoli, 1897, F.O. Annual
Diplomatic and Consular 2125, p. 16 .

(cxxxv) جون لا يون ، المصدر السابق ، ص ٧١.
(cxxxvi) Consular

Report , Tripoli, 1897, F.O., Annual
Series, Diplomatic and
Consular 2123, p. 16.

(cxxxvii) دبلو بوفيل ، المرجع السابق ، ص ٤٠٠.
(cxxxviii) المصدر نفسه ، ص ١٣٥، ١٧٦ .

(cxxxix) دبلو بوفيل ، المرجع السابق ، ص ٣٩٨.

(cxl) رسالة بعثت في ربيع الاول ١٢٧٣ هجرية
١٨٥٦ م، الوثيقة رقم ١٠ في مجموعة بشير قاسم
يوشع، الجزء الثاني، المصدر السابق ، ص ٥٦.

(clvii) جيمس ريتشاردسون ، المصدر السابق
ص ٥١٧.

(clviii) جون لا يون ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢.

(clix) جيمس ريتشاردسون، المصدر السابق ،
ص ٢١١، ٢٥٣، ٣٢٤ ، ٤٧٩.

(clx) Basbaknlik Arsive Irade Emri,
Meclisi Vala, No. 21576, 4
Kasim 1862, M. 4.

(clxi) مظلمة مقدمة من عدد من تجار الرقيق إلى
والي طرابلس محمد امين باشا في ٢٩ ذي الحجة
١٢٥٨ ، ١٨٤٢م ، وثيقة رقم ٢٧ من مجموعة
عمر علي بن اسماعيل ، المرجع السابق
ص ٤٣٨-٤٣٩.

(clxii) كل ١٥٠ نصف فضة كان يعادل
ريالاً اسبانياً واحداً .

(clxiii) ب.س. جيرارد، المرجع السابق ، ص ٢٦٢-
٢٧٣؛ T. Waltz, *op. cit.*, p. 55-56.

(clxiv) أحمد سعيد فيتوري ، المرجع السابق ،
ص ١١.

(clxv) شارل فيرو ، الحوليات الليبية منذ الفتح
الإسلامي، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي ،
ط ٢ (طرابلس، ١٩٨٣)، ص ١٥٢.

(clxvi) احمد النائب الأنصاري ، المصدر السابق،
ص ٣٤٤؛ ن. ا. بروشين ، المرجع
السابق، ص ١٦٧.

(clxvii) رسالة قائمقام فزان حسن عزيز الى والي
طرابلس محمد امين باشا في ٤ رجب
١٢٦٠ (١٨٤٤)، وثيقة رقم ١٨٢، ملف رقم ٧، ملفات
الضرائب (السرايا الحمراء، طرابلس).

المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق العربية

١. رسالة قائمقام فزان حسن عزيز الى والي
طرابلس محمد امين باشا في ٤ رجب
١٢٦٠ (١٨٤٤)، وثيقة رقم ١٨٢، ملف رقم
٧، ملفات الضرائب (السرايا الحمراء،
طرابلس).

٢. مجموعة أحمد سعيد فيتوري ، ليبيا وتجارة
القوافل (طرابلس، ١٩٧٢)، الوثيقة رقم
٢١، ص ٥٥.

٣. مجموعة بشير قاسم يوشع ، "وثائق
غدامس التجارية التاريخية الاجتماعية
، الجزء الثاني ، (طرابلس، ١٩٩٥)، الوثائق
رقم ١٠ ، رسالة بعثت في ربيع الاول
١٢٧٣ هجرية ١٨٥٦م ص ٥٦؛ الوثيقة
رقم ٢٤ ، رسالة من غدامس الى غات في
٢٢ رجب ١٢٩٤ هجرية
١٨٧٧، ص ٨٢؛ رقم ٨٠ ، رسالة شخصية
من غدامس إلى غات في ٢٤ ربيع الثاني
١٣١١ هـ (١٨٩٣م) ص ٢٠٩ ،

٤. مجموعة عمر بن علي إسماعيل، انهيار
حكم الاسرة القرمانيية في ليبيا ١٧٩٥-
١٨٣٥ (طرابلس، ١٩٦٧)، الوثيقة رقم ٢٧
، مظلمة مقدمة من عدد من تجار الرقيق
إلى والي طرابلس محمد أمين باشا في
٢٩ ذي الحجة ١٢٥٨ ، ١٨٤٢م ، ص
٤٣٨-٤٣٩.

٥. ملف عبد الجليل سيف النصر ، رسالة
الوالي محمد أمين باشا إلى قائمقام فزان
٢٨، شوال ١٢٥٨ هجرية (١٨٤٣) وثيقة
رقم ٢٣١٢، ملف ، دار المحفوظات
التاريخية، طرابلس.

٦. ملف علي عشقر ، وثيقة رقم ١٩٦٨ ،
دار المحفوظات التاريخية، طرابلس .

Tripoli Moors to the Inland Part of Africa , Portsmouth, 24 August 1766-176, F.O. 76/2, 111767.

10. From sir P. Francis, Judge & Consul General to Lord Clarendon, Cairo, Dec. 1, 1869, F.O. 84/1305, Foreign Files at the Public Record Office (London) Slave Trade 84/130.

11. Lomair Rapport , Tripoly, 8 Mars 1705, AE B¹ 1089 .

12. Martin , E'tats des Batiments Francais, Tripoly, dep. 24 Juin 1724, AE B¹ 1092. 12.

Me'moire pour Monsieur Delagny , Tripoly, 8 Novembre 1686, AE B¹ 1088.

13. Me'moire pour Monsieur Delagny, *Directeur du Commerc a Tripoly*, 8 Novembre 1686, France, AEB¹ 1088

14. Memorandum by The Governor General, Cairo, F.O. , London, (Annual Report –Governor General) 1906, 1908 .

15. Mr. Jago No. 2 Africa, 10 April 1889, F.O. 101/84 .

16. Sudan Intelligence Egypt, (Hereafter) No. 33 Appendix, Cairint.

17. Sudan Intelligence Report (Cairint) 2\15\125, *Cairo, Senussism History*.

٧. ملف محمد بن عمر بن يحيى ، يناير ١٩٢٨، الوثائق العربية ، مركز جهاد الليبي ، طرابلس.

٨. دفتر ١٠ ، معية تركي ، ترجمة الكاتبة ، رقم ١٧ ، ١٨ محرم ، ١٢٣٧ ، ص ١٥٣ .
ثانياً - الوثائق الأجنبية

1. Aberdeen to Barell Dec. 23, 184, .F.O. 141/10 Account of Slaving Expedition made by the Egyptians Troops under Ahmed Pasha in 1843.

2. Basbaknlik Arside Irade Emri, Meclisi Vala, No. 21576, 4 Kasim 1862, M. 4.

3. Consular Report , Tripoli, 1897, F.O. Annual Series, Diplomatic and Consular 2125, p. 16 .

4. De Martin Ropport, Tripoly, 30 Mars 1725, AE B¹ 1092.

5. D'Andre, Tripoly, 4 Octobre 1784, Etat des Batiments Francais et Corsaires, Juillet aout, Sept., AE B¹ 1110 .

6. D'Adnre, Trip. 1785, Etat des Batiments Francais, AE B¹ 1111 .

7. DeLancy Commercede Tripoly, No. 8, 20 Mars 1766, AE B¹ 1100 .

8. D' Andre , Memoire Joint a la Lettre u 10 Aout 1782 , AE B¹ 1108, T20.

9. Fraser , *Some Account of Trade Carried on by*

18. Vallie're ,Tripoly ,9Fe'vrier 1756,
AE B¹ 1098.

ثالثا - المصادر والمراجع العربية .

١. القرآن الكريم .
٢. إسماعيل، عمر علي ،انهيار حكم الأسرة
القرمانلية في ليبيا ١٧٩٥-١٨٣٥ (طرابلس، ١٩٦٧) .
٣. الأنصاري، أحمد النائب ، المنهل العذب في
تاريخ طرابلس الغرب ، (طرابلس، د.ت.).
٤. أنور باشا ، مذكرات أنور باشا في طرابلس
الغرب ، ترجمة عبد المولى صالح الحرير
(طرابلس ١٩٧٩).
٥. إستيف ، ج . النظام المالي والإداري في
مصر العثمانية ، وصف مصر ، الترجمة الكاملة ،
ترجمة زهير الشايب ، ج ٥ ، (القاهرة ، ١٩٧٨).
٦. باير ، س ، الصحراء الكبرى في القرن التاسع
عشر ، ج.ف. ادي جاي (المشرف)، تاريخ افريقيا
العام في القرن التاسع عشر حتى ثمانينياته
،المجلد السادس(عن منظمة
اليونسكو)(بيروت، ١٩٩٧) .
٧. برنيا ، كوستانزيو ، مدينة طرابلس ١٥١٠-
١٨٥٠ ، ترجمة خليفة التليسي ،(مصراتة، ١٩٨٥).
٨. بروشين، ن.، تاريخ ليبيا في العصر الحديث
من منتصف القرن السادس عشر إلى مطلع القرن
العشرين، ترجمة عماد غانم ،(طرابلس، ١٩٩١) .
- ٩ . بطران ، عزيز، الثورات الإسلامية في أفريقيا
الغربية في القرن التاسع عشر، ج. ف. آجي آدي
(المشرف) ، تاريخ أفريقيا العام في القرن التاسع
عشر حتى ثمانينياته ، المجلد السادس ، عن
منظمة اليونسكو ، (بيروت، ١٩٩٧).

١٠. بعيو ،مصطفى عبد الله ،دراسات في التاريخ
اللوي ،(الإسكندرية ، ١٩٥٣) .
١١. بوفيل ،دبليو ، تجارة الذهب وسكان المغرب
الكبير ،ترجمة الهادي ابو لقمة ومحمد
عزيز،(بنغازي، ١٩٨٨).
١٢. تشايتشجي ،عبد الرحمن، الصراع التركي
الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة على عزازي
(طرابلس، ١٩٨٢).
١٣. التليسي، خليفة محمد ،حكاية مدينة :طرابلس
لدى الرحالة العرب والأجانب ،(طرابلس _تونس
، ١٩٨٥).
١٤. تولي، ريتشارد ، عشر سنوات في بلاط
طرابلس ،ترجمة عمر الديراوي أبوحجلة ،(طرابلس
، د.ت.).
١٥. جيارر ، ب.س، الحياة الاقتصادية في مصر
في القرن الثامن عشر ،الجزء الأول، الزراعة
والصناعات والحرف والتجارة ، وصف مصر ،
الترجمة الكاملة ، ترجمة زهير الشايب ،(القاهرة
، ١٩٧٨).
١٦. حسن ،حسن الفقيه ،اليوميات الليبية ، ط ٢
، ج ١ ،(طرابلس ، ٢٠٠١) ، اليومية رقم ٣٦٥
١٧. الحشائشي ، محمد بن عثمان التونسي، رحلة
الحشائشي إلى طرابلس وبلاد الطوارق ،
(تونس، ١٩٨٨).
١٨. الرافعي ،عبد الرحمن ، مصر والسودان في
أوائل عهد الاحتلال ، (القاهرة ، ١٩٦٦).
١٩. روسي ، أتوري ، ليبيا منذ الفتح الاسلامي
حتى ١٩١١ ،ترجمة خليفة التليسي ،(طرابلس، ١٩٩١
).
٢٠. رياض، زاهر ،مصر وأفريقيا،(القاهرة
، ١٩٦٧) .
٢١. ريتشاردسون ، جيمس ، ترحال في الصحراء ،
ترجمة الهادي ابو لقمة ، (جامعة قار يونس،
بنغازي، ١٩٩٣).

٣٥. يوركهاردت، جون لويس ، رحلات يوركهاردت في بلاد السودان والنوبة ، ترجمة فؤاد أندراوس (القاهرة، ١٩٤٥).

المصادر باللغة الإنكليزية

1. Adeleye, R.A., *Power and Diplomacy in North Nigeria*, (London, 1971).
2. Boahen, A.Adu, *Britain, the Sahara and Western Sudan 1788-1861*, (Oxford, 1964).
3. Brichard, Evans, *The Sanusi of Cyrenaica*, (Oxford, 1949).
4. Farlong, Charlis W., *The Gate Way to Sahara*, (New York, 1914).
5. Hopkins, A.G, *An Economic History of West Africa* , (London 1973).
- 6 Johnson, Marion, *Calico Caravans ,The Tripoli-Kano Trade After 1880*, The Journal of African History, (Cambridge, 1976), Vol. XVII, No. I.,.
7. Karpat, Kemal H. *The Ottoman Empire and Its Place in World History*, (Leiden, 1974).
8. Levtzion, N., *Ancient Ghana and Mali*, (London, 1980), 174 .
9. Martin, B.G, Kanem , *Bornnu and the Fazzan, Note on the Political History of Trade Route* , The Journal of African History , Vol. X, No. 1, 2, 3, & 4, (Cambridge, 1969).
10. Newbary, C. W , *North African in Trade Nineteenth Century*, No. 1, 2, 3,

٢٢. زليتنر، جان كلود ، طرابلس ملتقى أوربا وبلدان وسط أفريقيا ١٥٠٠-١٧٩٥، ترجمة جاد الله عزوز الطلحي ، (طرابلس، ٢٠٠١).

٢٣. سنقو، شعبان ، وجهات نظر التبشير المسيحي ، (بغداد، ١٩٨٥).

٢٤. ضياف ، نجمي رجب ، مدينة غات وتجارة القوافل الصحراوية في القرن التاسع عشر، (طرابلس، ١٩٩٩).

٢٥. غانم ، عماد الدين، (مترجم ومحرر)، رحلة عبر أفريقيا ، مشاهدات الرحالة الألماني رالف، في طرابلس وبرنو وخليج غينيا، (طرابلس ، ١٩٩٦).

٢٦. فرانشيسكو غورو ، ليبيا في العهد العثماني ، ترجمة خليفة التليسي، (طرابلس، ١٩٧١).

٢٧. غيث ، حمامة خلفان ، التأثيرات العمانية في زنجبار ، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد الدراسات الأفريقية، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، (غير منشورة).

٢٨. كولا فولايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرماني، ترجمة عبد القادر المحيشي (طرابلس، ١٩٨٨).

٢٩. أحمد سعيد فيتوري ، ليبيا وتجارة القوافل (طرابلس، ١٩٧٢).

٣٠. فيرو. شارل ، الحوليات الليبية منذ الفتح الإسلامي، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي ، ط٢ (طرابلس، ١٩٨٣).

٣١. جون لا يون، من طرابلس إلى فزان في سنوات ١٨١٨-١٨٢٠، ترجمة مصطفى جودة ، (تونس، ١٩٦٧).

٣٢. لوتسكي ، ف.ب. ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ، (موسكو، ١٩٧١).

٣٤. ويلارد، جيمس ، الصحراء الكبرى ، مكتبة الفرجاني ، (طرابلس، ١٩٧٦).

The Journal of African History,
(Cambridge,1969) .

11. Toledano, E.R., *The Ottoman
Slave Trade and its Suppression
1840-1890*, (Princeton,1982).

12.Waltz ,T. *Trade Between Egypt
and BiladAs-Sudan1700-
1820*, (Cairo,1978) .